الوطن

تحرير ★ ديمقراطية ★ اشتراكية

1

1986

EL-WATANE (la patrie)

revue trimestrielle

N° 1 - 1986 - 15 F.

الوطن

تحرير ★ ديمقراطية ★ اشتراكية

فهـــرس

العدد الاول / مارس ١٩٨٦

تقديم 3

المصالح العسكرية الامريكية في المغرب وانعكاساتها في الوطن العربي 9

١٩٥٩–١٩٨٦ : ٢٧ سنة من كفاح حزب القوات الشعبية 26

نحو تصحيح المنهج في تناول القضية الفلسطينية 41

نماذج من مأساة حقوق الانسان في الوطن العربي 48

حول المنهج الاشتراكي العلمي لتفسير التاريخ 57

وطن لا يلين (قصيدة) 70

الوطن مجلة فصلية مغربية تعنى بقضايا التحرر والتقدم في الوطن العربي

المـدير المسؤول : عبد الغني بوستة DR DE LA PUBLICATION : Abdelghani BOUSTA

عنوان المراسلات : 63, rue du Colonel Fabien - ARCUEIL 94110 CORRESPONDANCE :

تقديم

بعد أزيد من ثلاثين سنة عن اعلان "استقلال" وطننا المغربي، لا زالت أجزاء هامة من ترابه ترزح تحت نير الاستعمار المباشر بكل صفاته العتيقة البغيضة، ولا زال عشرات الالاف من مواطنينا يعانون من عواقب هذا الاحتلال، ويعاملون كمجرد أجانب فوق أرض وطنهم، أو كأشخاص من الدرجة الثانية بدون هوية ولا انتماء ...

وبالنسبة لوطننا العربي الكبير، لا زالت الصهيونية متمادية في خططها التوسعية العنصرية على مرأى ومسمع من الجميع، غير مكتفية باغتصاب فلسطين واخضاع الجماهير الفلسطينية لاساليب الاستعمار العنصرى المباشر، بل ومكرسة احتلالها لاراضي عربية كأمر واقع فرضته بقوة الحديد والنار...

فلسطين والاراضي العربية المحتلة من طرف اسرائيل، والمدينتان المغربيتان سبتة ومليلية والجزر الجعفرية المحتلة من طرف الاستعمار الاسباني.. كلها مناطق لا زالت تطرح على المواطن العربي واجب الكفاح الوطني من أجل التحرير كواجب وطني وقومي مقدس.

الا أن التحرير الكامل لا يقف عند طرد الاستعمار ووضع حد للاحتلال المباشر، بل يشمل فيما يشمل جلاء كل القواعد العسكرية من

فوق ترابنا، ووضع حد لكل مظاهر الهيمنة الاجنبية على مقدراتنا الاستراتيجية وخيراتنا وطاقاتنا الاقتصادية والبشرية، وتوظيف تلك الطاقات لخدمة أمتنا، عوض اهدارها وتشتيتها في فلك التبعية السياسية والاقتصادية، مقابل اغتناء حفنة من الطفيليين على حساب الاغلبية الساحقة من المواطنين...

هكذا فان تحرير الارض مرتبط عضويا بتحرير الانسان... بتلبية حاجياته الاولى التي تضمن العيش الكريم، من شغل وصحة وتعليم.. وصيانة حقوق المواطنة وحقوق وحريات الانسان كاملة... وبالتالي حق المواطن في تقرير مصيره وتسيير شؤونه، بلا تسلط ولا استبداد، واسماع كلمته ومساهمته الواعية المنظمة في تسيير شؤون البلاد وحفظ المصالح العليا للوطن.. وهذا ما يطرح بوضوح مسألة الديمقراطية كمعضلة قائمة في وطننا العربي من المحيط الى الخليج.

ونقصد بالديمقراطية هنا، ليس تلك المحاولات الممسوخة لتقليد النظام الرأسمالي الغربي في تعاطيه مع مسألة الديمقراطية، تلك المحاولات التي أعطت نماذج من "بؤس الديمقراطية" كطريقة لستر أساليب الحكم المطلق الغارقة في الاستبداد والديكتاتورية.. بل الديمقراطية الحقة هي تلك التي تمكن المواطن فعلا من تسيير شؤونه بنفسه، وحكم نفسه بنفسه، عبر مؤسسات تمثيلية نزيهة، تنظم الانتاج الاقتصادى والمصالح الاجتماعية والثقافية، من قاعدة المجتمع الى قمته، وفق اختيارات وتوجهات تخدم مصالح الاغلبية، أى الجماهير الشعبية الكادحة والمنتجة وليس حفنة من السماسرة الطفيليين والمستغلين.. وبالتالي فالديمقراطية في عمقها لا تنفصل عن طبيعة العلاقات الانتاجية وطريقة تنظيمها ومردوديتها في نهاية المطاف على الحياة اليومية للمواطن..

والى جانب هذا الارتباط العضوى الجلي بين قضية التحرير وقضية الديمقراطية، أثبتت المسيرة التحررية لامتنا العربية، ومعها مختلف المسيرات الكفاحية الشعبية عبر العالم، أن معركة التحرير والديمقراطية لن تكون معركة ناجحة بدون أفق اشتراكي واضح وأنها ستظل معرضة للنكسات ومراحل الحزر والارتداد التي تلي وتطوى مراحل المد

التحررى والانعتاق... وذلك ليس فقط لان تحرير الارض هو تحرير الانسان ولان الديمقراطية في عمقها اشتراكية، ولكن أيضا لان ظروف وواقع وطننا العربي، مثله مثل واقع ما يصطلح عليه بالعالم الثالث، لا تترك لاى مواطن مخلص يعتنق قضايا التحرر والديمقراطية، طريقا آخر غير الطريق الاشتراكي العلمي... وهذا ليس فقط لان الاشتراكية العلمية هي الفكر والمنهج الاكثر تقدما الذى أفرزه تاريخ الانسانية جمعاء، ولكن أيضا لان أى محاولة رأسمالية بورجوازية جهوية أو قومية لن يكون مآلها ـ بناء على الواقع الذى ذكرنا وفي ظل شروط عصرنا الراهن ـ سوى الفشل الذريع أو الانحصار في فلك التبعية للنظام الرأسمالي العالمي في أحسن الحالات.

هكذا يتحسد بالنسبة الينا الربط الجدلي الوثيق بين مهام التحرير والديمقراطية والاشتراكية في وطننا المغربي كما في وطننا العربي الكبير...

* * *

و"الوطن" مساهمة مغربية متواضعة لايجاد اطار للنقاش والحوار حول هذه القضايا الاساسية التي تتطلب معالجتها أكثر من مساهمة وأكثر من نشرة أو مجلة، بل انها تقتضي جهدا متواصلا وعملا طويل النفس مطروحا على أكثر من حيل واحد...

* * *

ونبدأ هذه المساهمة بطرح العدد الاول بين أيديكم وهو يشمل دراسة حول نموذج عن هيمنة الاستعمار الجديد والامبريالية على مقدراتنا الاستراتيجية، من خلال تحليل شامل للمصالح العسكرية الامريكية في المغرب، وتطورها التاريخي، والادوار التي قامت بها سابقا، والمحتمل أن تقوم بها لصالح أمريكا و"اسرائيل".

وبصدد القضية الفلسطينية، يتناول الكلمة أحد المناضلين

الفلسطينيين للتعبير عن أزمة حركة التحرر الفلسطينية كما يراها "من داخلها"، ولطرح ضرورة التصحيح في المنهج أو المناهج التي تتناول به أكثر من جهة هذه الازمة، ووضع الاصبع على المشاكل والقضايا الموضوعية التي تعيشها الثورة الفلسطينية.

وفيما يخص حقوق المواطنة وحقوق الانسان في الوطن العربي، نقدم بعض النماذج حول المحنة التي تعيشها تلك الحقوق، والتي تسلط الاضواء على معضلة الديمقراطية في وطننا، على أن نعود للموضوع ولنماذج أخرى في الاعداد القادمة.

وبالنسبة لمسألة الاشتراكية كمفهوم، ننشر دراسة نظرية مبسطة تسلط الاضواء على أسس المنهج العلمي في تفسير التاريخ، تاريخنا وتاريخ الشعوب، علما بأن المنهج العام الكوني، لا معنى له ولا مضمون الا في تعاطيه مع الواقع الملموس وبالتالي مع خصائص وثرات شعبنا الزاخر بالقيم الانسانية التقدمية.

وكتقييم سريع لمسيرة حزب القوات الشعبية الذى يناضل منذ أزيد من ربع قرن في سبيل التحرر والديمقراطية والاشتراكية، نطرح بعض الدروس والعبر الاساسية من هذه المسيرة الطويلة المريرة، محاولين تسليط الاضواء على طبيعة المنعرج الحاسم الذى أقبل عليه الحزب.

* * *

هذه محاولة أولى.. وهذا العدد الاول من "الوطن" في شكل دعوة للنقاش والحوار حول القضايا الاساسية التي ذكرنا، دعوة مفتوحة لكل الملتزمين بقضايا أمتنا وشعبنا، وستظل "الوطن" مفتوحة لمساهماتهم وعطاءاتهم...

الوطن

تحرير ★ ديمقراطية ★ اشتراكية

يقول الشهيد المهدى بنبركة:

"متى بدا أنه لا مناص للاستعمار من الاعتراف بالاستقلال القومي، فان خطة الاستعمار الجديد تسعى الى افراغ هذا الاستقلال من مضمونه التحررى الصحيح، اما بفرض اتفاقيات غير متكافئة في الشؤون الاقتصادية والعسكرية والتقنية، واما بتنصيب حكومات عميلة عن طريق انتخابات مزورة، واما باختراع أشكال دستورية بدعوى تنظيم تعايش القوميات المختلفة، بينما هي في الحقيقة ضمان للسيطرة العنصرية لفائدة المستعمرين".

* * *

"اننا لا يمكننا أن نتحرر تحررا حقيقيا عن طريق اصلاحات جزئية وفي اطار النظام الرأسمالي، وان سياسة شاملة لمناهضة الامبريالية في الداخل والخارج هي وحدها الكفيلة بجعلنا في مستوى المهام الملقاة على عاتقنا".

(...) "ان الديمقراطية لا يمكن أن تكون يافطة أو واجهة تعرض للسواح، بل يجب أن تكون حقيقة تفتح في وجه الجميع حظوظ التقدم والمعرفة، وهي تستلزم نظاما للمجتمع يقوم على تغيير جذرى لاسس بنائه".

* * *

"ان مضمون الاشتراكية العلمية عندنا يقتضي:

ـ حلا صحيحا لمشكلة الحكم، باقامة مؤسسات سياسية تمكن الجماهير الشعبية من رقابة ديمقراطية على أجهزة الدولة وعلى توزيع ثرواتها وانتاجها القومي.

ـ أسسا اقتصادية لا تترك أى مظهر من مظاهر سيطرة الاستعمار ولا لسيطرة حليفيه الاقطاع والبرجوازية الكبرى الطفيلية.

ـ تنظيما سياسيا واجتماعيا للسهر على تأطير الجماهير الشعبية وتربيتها، من أجل التعبئة الشاملة لسائر الموارد القومية الضرورية لتراكم وسائل الاستثمار".

المصالح العسكرية الامريكية
في المغرب وانعكاساتها في الوطن العربي

منذ توقيع اتفاقيات يوليو ١٩٥١ بين الولايات المتحدة وفرنسا بشأن اقامة خمس قواعد عسكرية فوق التراب المغربي من أجل استخدام القاذفات الاستراتيجية "بي ٣٦" الى تنظيم المناورات العسكرية المغربية الامريكية في غضون شهر مايو ١٩٨٤ وما تبعها، والولايات المتحدة تطبع سياستها المغربية بالاستمرارية والتغلغل المتواصل. غير أنها لا تكتفي بتركيز مواقعها العسكرية فقط، بل تزاوج ذلك وتواكبه بالمصالح الاقتصادية والمالية والمساعدات التقنية والدعم والتنسيق السياسي والتدخل في دوائر صنع القرارات، المحلية منها وذات الابعاد العربية.. وهذا ما يسبغ على وجودها في المغرب صفة "الاشتغال" اليومي، بكل الامكانيات والوسائل التي تملكها، والتدخل المدروس والخاضع لاعتباراتها الاستراتيجية في افريقيا والوطن العربي بشكل خاص.

ان المغرب، كمجال جيو استراتيجي تسعى الولايات المتحدة الى مراقبته والتحكم في مسار تطوره، يتميز بكونه أقرب نقطة لاوروبا الغربية وبوابة لافريقيا السوداء، كما أنه يتمتع بواجهتين بحريتين: البحر المتوسط كمنطقة استراتيجية حيوية، والمحيط الاطلسي الذى هو الرابط الجغرافي للعالم العربي.. كما أن مضيق جبل طارق، المدخل الغربي للبحر المتوسط، يعتبر أحد الممرات البحرية الاكثر أهمية في العالم ومحطة مراقبة أساسية بالنسبة للاسطول السادس. وسيلعب هذا الموقع الاستراتيجي النادر دورا هاما في تكثيف الوجود الامريكي بالمغرب واعطائه طابعا بنيويا منذ صعود ريغان الى السلطة في يناير ١٩٨١، لدرجة أن الامر أصبح يتعلق بتحالف عسكرى وسياسي شامل جاء ، كما سنرى، نتيجة التقاء حاجة النظام المغربي للدعم الخارجي من جهة مع متطلبات السياسة الامريكية في المنطقة من جهة ثانية.

لكن أجهزة الاعلام الرسمية في المغرب لا تملك تبريرا لهذا التحالف غير ترديد حديث أسطورى حول "العلاقات التاريخية العريقة" التي تربط المغرب بأمريكا منذ العام ١٧٨٦ (اعتراف المغرب قبل جميع الدول باستقلال الولايات المتحدة الامريكية وتوقيع معاهدة صداقة منذ ذلك التاريخ، وتبادل الرسائل بين الملك محمد ابن عبد الله والرئيس جورج واشنطن خلال سنتي ١٧٨٨ و١٧٨٩٠٠ ثم لقاء آنفا، الدار البيضاء حاليا، بين الملك محمد الخامس وفرانكلين روزفلت سنة ١٩٣٤٠٠٠)، غير أنها تتناسى الحقائق التاريخية الاساسية، وأولها توقيع الولايات المتحدة على معاهدة الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦، وهي المعاهدة التي انطلق بموجبها التدخل الاستعمارى الاسباني والفرنسي في المغرب وتفويت فرنسا بعض القواعد العسكرية للامريكيين عام ١٩٥١، مقابل ٥٠٠ مليون دولار، عندما اكتشفت الادارة الامريكية أهمية الموقع الاستراتيجي للمنطقة، خاصة بعد انزال القوات الامريكية في الشواطئ المغربية، في نوفمبر ١٩٤٢، ابان الحرب العالمية الثانية. وقد حرصت ادارة واشنطن حتى منتصف الخمسينات على مراعاة جانب الحركات الوطنية في المغرب العربي، لكن طبعا مع مواصلة العلاقات مع القوة الاستعمارية ـ فرنسا ـ والتضامن الفعال مع بلدان الحلف الاطلسي. ولذلك امتنعت دوما عن اتخاذ موقف علني صريح مع هذا الطرف أو ذاك. وقد صرح المندوب الامريكي، م.هـ. بيرود أمام الجمعية العامة للامم المتحدة، بتاريخ ٣١ غشت ١٩٥٣: "ان مصالحنا الاساسية لا يمكن صيانتها الا عن طريق حل مقبول من فرنسا وبلدان شمال افريقيا معا". وهذا الموقف هو الذى سمح للولايات المتحدة بمواصلة علاقاتها المتينة مع فرنسا، دون أن ترهن علاقاتها المستقبلية مع الطرف المغربي. ومن بين الوقائع التي تفصح عن طبيعة الاغراض الامريكية في المغرب أثناء تلك الفترة، أن القنصل العام للولايات المتحدة امتنع عن المشاركة في مراسيم تتويج السلطان ابن عرفة.. لكن بعد أسبوعين من ذلك، قام ضابطان أمريكيان من القواعد الامريكية في المغرب بزيارة الملك الجديد.

لقد كانت الادارة الامريكية تسعى الى انتقال المغرب بسرعة الى وضعية الاستعمار الجديد قبل أن تتجذر المقاومة الوطنية وتتمخض عن استقلال سياسي فعلي قد يعصف مبكرا بمصالحها الاستراتيجية في المغرب العربي. وقد عبر السفير الامريكي بباريس آنذاك، السيد دوغلاس ديلون، عن هذا التوجه بوضوح حين أعلن: "أن الولايات المتحدة تؤيد تأييدا تاما سعي فرنسا لايجاد حلول ليبرالية تضمن استمرار حضورها في شمال افريقيا". واذا تذكرنا أن معظم القادة السياسيين للحركة الوطنية

المغربية، لم يكن لهم من سعي بدورهم غير "الاستقلال في اطار الارتباط المتبادل مع فرنسا"، فسنفهم لماذا ظلت الولايات المتحدة غداة مفاوضات ايكس ليبان وانتهاء عهد الحماية المباشرة عام ١٩٥٦٠٠ ظلت تحظى بسمعة حسنة عند نظام الرباط وعند جل أفراد النخبة السياسية لتلك المرحلة الذين كانوا يتوهمون بحياد السياسة الامريكية في المغرب العربي، حيث لم يتردد السيد بلافريج، الناطق الرسمي باسم حزب الاستقلال، في التصريح منذ شهر اكتوبر ١٩٥٢، بأن "القواعد الامريكية في المغرب قد تصبح في خطر اذا ما رفضت الولايات المتحدة مساعدة المغرب على استقلاله". فكيف تطور النشاط الامريكي في المغرب منذ ذلك التاريخ؟ وما هي حصيلته طوال الثلاثين سنة الماضية كقوة عسكرية ونفوذ اقتصادى وتأثير سياسي، سواء على الصعيد الداخلي أو على صعيد موقع ودور النظام المغربي في الوطن العربي؟ وما هي، أخيرا، دلالات وأبعاد تكثيف هذا الحضور الامريكي منذ سنة ١٩٨١، بشكل خاص، واحتمالات تطوره؟

لا شك أن الولايات المتحدة قد استفادت من وضعية السنوات الاولى من الاستقلال السياسي لتركيز مواقعها في المغرب، فقد كانت الادارة الامريكية مهيأة سلفا لملء الفراغ الذى قد يتركه انحسار محتمل للنفوذ الفرنسي في البلاد ولتعويض المساعدة الفرنسية، خوفا من أن يتحول المغرب، تحت ضغط الصعوبات الاقتصادية، جهة البلدان الشرقية. وفي جميع الاحوال، لم يكن بامكان واشنطن أن تترك المجال كله لفرنسا في هذه المنطقة من العالم، خاصة في ظرف تزايد الاهتمام الامريكي بافريقيا عامة. ففي شهر غشت ١٩٥٨، وفي ظل ادارة ايزنهاور، تم انشاء قسم للشؤون الافريقية يتكون من ٦٠ خبيرا. كما أن ادارة كينيدى التي كانت تنتقد الفريق الجمهورى السابق على أساس أن سياسته الافريقية كانت غالبا ما تصنع في العواصم الاوروبية، قد أضاف خطوة أخرى في هذا الاتجاه، عبر تحويل القسم المذكور الى كتابة دولة فرعية أسندت رئاستها آنذاك لمينين ويليامس.

ومباشرة بعد اعتراف الولايات المتحدة باستقلال المغرب، تم استبدال القنصل الامريكي بطنجة بمكلف بالاعمال في الرباط، ثم جاء تعيين السفير كافيندش كانون، في شهر اكتوبر ١٩٥٦. ومنذ ذلك التاريخ، لم تنقطع الاتصالات على جميع المستويات، وتكونت لجان متعددة، وتم تبادل الزيارات، بدءا بزيارة محمد الخامس لواشنطن، في شهر نوفمبر ١٩٥٧، وزيارة الرئيس ايزنهاور الى الدار البيضاء، في شهر ديسمبر ١٩٥٩، ثم زيارة رئيس الدولة الحالي الى أمريكا، من ٢٧ مارس الى ٢ أبريل ١٩٦٣، وهذه الزيارة الاخيرة كانت لها، كما سنرى، صلة بموضوع القواعد العسكرية الامريكية في المغرب... على أن البيت الابيض قد تجنب دوما مزاحمة

النفوذ الفرنسي في المغرب، لا من حيث المساعدات العسكرية والاقتصادية ولا من حيث العلاقات السياسية العامة... ذلك أن ارتباط المغرب بفرنسا والسوق الاوروبية عامة يتوافق مع السياسة الامريكية التي ترمي أولا وقبل كل شيء الى الحفاظ على نوع معين من التوازن السياسي والاقتصادى، في اطار "الامن الاستراتيجي" للمنطقة. ومن هنا، كان ولا يزال مركز الثقل في هذه السياسة، هو الوجود العسكرى المباشر وربط النظام المغربي أكثر فأكثر بخطط وحاجيات الادارة الامريكية على الصعيد العسكرى، ليس في المغرب فقط، بل في مجموع الوطن العربي.

١) القواعد العسكرية

يشكل المغرب في سياسة البنتاغون أفضل منطقة أمنية متقدمة بالنسبة لاوروبا والشرق الاوسط. ولقد اقترنت المصالح الاستراتيجية الامريكية في هذه المنطقة منذ البداية بمسألة القواعد العسكرية التي يرجع تاريخ انشائها كما ذكرنا الى أواخر سنة ١٩٥١، أى في خضم الحرب الباردة. فبعد انصراف الجيوش الامريكية من افريقيا الشمالية سنة ١٩٤٥، حافظت الولايات المتحدة على قاعدة جوية ـ بحرية بالقنيطرة (شمال الرباط)، حيث كان الامريكيون قد استقروا منذ العام ١٩٤٢. وبمقتضى اتفاقية مع فرنسا، أصبحت هذه القاعدة تحت السيادة الفرنسية، لكن من الناحية النظرية فقط، لان القوات التي كانت موجودة بها ظلت قوات أمريكية محضة. ومع بداية التدخل الامريكي في كوريا، شرعت حكومة واشنطن في المفاوضات مع فرنسا قصد حيازة منشئات عسكرية اضافية بالمغرب. وقد انتهت تلك المفاوضات باتفاقيات يوليو ١٩٥١ التي حصلت أمريكا بمقتضاها على رخصة لبناء خمسة قواعد لاستخدام القاذفات الاستراتيجية "بي ٣٦". وقد نصت الاتفاقيات على عودة هذه القواعد الى فرنسا حال انتهاء "أخطار الوضع الدولي"!. وتجدر الاشارة أيضا الى أن الولايات المتحدة حصلت ابتداء من نهاية الحرب العالمية على محطة ارسال لاذاعة "صوت أمريكا" بطنجة، وهي محطة موجهة أساسا ضد البلدان الاشتراكية.

وهكذا تم الشروع بسرعة في بناء قواعد بنجرير (شمال مراكش)، النواصر (قرب الدار البيضاء)، سيدى سليمان (شمال الرباط) وجمعة سحيم وبنسليمان (جنوب الدار البيضاء). وكانت الاشغال تتواصل ليل نهار، وأنجزت بسرعة فائقة الثلاثة آلاف متر من مدرجات الطيران الضرورية لكل قاعدة، وكذا باقي المنشئات المختلفة. وفي سنة ١٩٥٣، أتممت قواعد بنجرير وسيدى سليمان والنواصر. أما القواعد الاخرى، فقد قررت واشنطن التخلي عنها، في منتصف الاشغال، على اثر

حصولها على قواعد عسكرية فوق التراب الاسباني بمقتضى الاتفاقية الموقعة مع الجنرال فرانكو، في شهر نوفمبر ١٩٥٣. وقد بلغت كلفة القواعد المشيدة ٨٠٠ مليون دولار آنذاك، واستقر بها زهاء ٢٥ ٠٠٠ شخص من عسكريين وعائلاتهم.

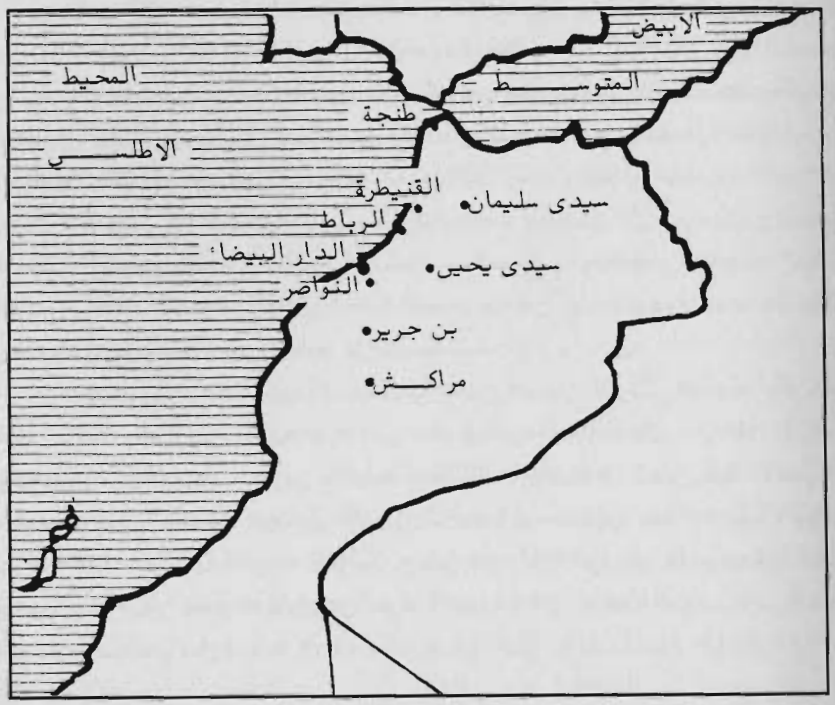

ومنذ الاشهر الاولى من الاستقلال، تبين أن الهم الاساسي للحكم بالمغرب لم يكن هو وضع وجود القواعد الامريكية موضع السؤال، بل كان هو التوفيق بينها وبين طبيعة النظام ومحاولة الحصول، مقابل الحفاظ عليها، على مساعدات اقتصادية هامة. وهكذا تم توقيع اتفاقية للمساعدة الاقتصادية والتقنية في شهر أبريل ١٩٥٧، بينما لم تتمخض المفاوضات الاولى حول القواعد بين السفارة الامريكية ووزارة الخارجية المغربية (١٧ مايو ١٩٥٧ بالرباط) .. لم تتمخض عن شيء نظرا لغياب موقف مغربي مدقق بشأنها، وهذا راجع الى تناقضات النظام، وتناقضات حزب الاستقلال أيضا، تلك التناقضات التي ستؤدى بعد فترة قصيرة الى تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، كاستمرار لحركة التحرير الشعبية المغربية. وبينما كانت الحكومة تسعى من خلال المفاوضات الى ايجاد "حل انتقالي" في اطار التصور المذكور، فان المجلس الوطني الاستشارى برئاسة المرحوم المهدى بنبركة، طرح

المشكلة بكل أبعادها في نهاية العام ١٩٥٧ ، مطالبا باجلاء القواعد العسكرية وجلاء كل القوات الاجنبية عن التراب الوطني .

وبذلك تغيرت شروط المفاوضات في بداية ١٩٥٨ ، وأصبح الرأى العام المغربي أكثر فأكثر حساسية لتلك المشكلة . وخلال شهرى يونيو ويوليو من تلك السنة رفض عمال الموانئ تفريغ الشحنات الموجهة للقواعد الامريكية ، كما جرى الحديث عن استعمال قاعدة النواصر للتدخل الامريكي في لبنان ، مما جعل المجلس الوطني الاستشارى يوافق على قرار يدين فيه "استعمال التراب الوطني كقاعدة عدوانية ضد الشعوب المكافحة من أجل تحررها واستقلالها" .. ويطالب باتخاذ الاجراءات اللازمة لانسحاب كل القوات الاجنبية من البلاد . وسيجعل كل من مجلس المقاومة والاتحاد المغربي للشغل والحزب الشيوعي المغربي ، وبالاخص الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد الوطني لطلبة المغرب .. من هذا الموضوع قضية وطنية لن يفوتهم اثارتها والنضال من أجلها في كل مناسبة .

وقد استؤنفت المفاوضات بمناسبة تعيين السفير الامريكي الجديد بالرباط ، السيد يوست ، في يونيو ١٩٥٨ . وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٥٩ ، على اثر لقاء الرئيس ايزنهاور برئيس الوزراء المغربي ، السيد عبد الله ابراهيم .. أعلن هذا الاخير أن المفاوضات حول تحديد الجدول الزمني للانسحاب ستنتهي بعد ١٥ يوما . وهكذا أمسكت الادارة الامريكية بهذه الفرصة . وعلى اثر زيارة ايزنهاور للمغرب في الشهر التالي ، صدر بيان مشترك يقول في فقرته الاخيرة ، أن "سحب القوات الامريكية من المغرب سوف يتم قبل نهاية ١٩٦٣ ، كما سيتم اجلاء قاعدة سيدى سليمان في ٣٠ ديسمبر ١٩٦٠" .

وسيكتشف فيما بعد ، أن "انسحاب القوات الامريكية" لا يعني الجلاء التام . ففي يناير ١٩٦٤ ، وهو تاريخ "التسليم" الرسمي للقواعد الى المغرب ، كان الشيء الوحيد الذى تغير هو لون العلم الذى يرفرف فوقها . فاذا كان قد تم فعلا انسحاب جزء من القوات الامريكية المرابطة بالقواعد ، فان هذه الاخيرة وكل المنشئات التابعة لها ، ظلت بين أيدى الامريكيين الذين واصلوا نشاطهم وأعمالهم في القواعد الثلاث : القنيطرة ، سيدى يحيى وبوقنادل . وسيتبين أن هناك اتفاقا سريا يرجع تاريخه الى مارس ١٩٦٣ ، وهو تاريخ محادثات رئيس الدولة مع كينيدى بواشنطن ، ويتعلق بالحفاظ على القواعد وتحديد أشكال المساهمة الامريكية في تطويرها ، ولا سيما فيما يخص مركز الارسال والاتصالات بسيدى يحيى وقاعدة القنيطرة . كما تم توقيع اتفاقية أخرى عام ١٩٦٦ ، يلتزم فيها النظام المغربي بوضع قاعدة النواصر تحت تصرف القوات الامريكية كلما احتاجت الى ذلك . وفي أواخر شعر فبراير ١٩٦٧ ،

عقد اجتماع بطنجة بين السفراء الامريكيين في الغرب الافريقي وذلك بمشاركة قائد المنشئات العسكرية الامريكية في القنيطرة .. لكن السلطات المغربية لم تكف منذ العام ١٩٦٤ عن التصريح بأنه لم تبق قواعد أجنبية بالمغرب وان جلاءها قد تم بالفعل منذ نهاية ١٩٦٣ ، ولم يثر المشكل من جديد الا في سنة ١٩٧٠ ، عندما كشف السيد دافيد نيوسن ، كاتب الدولة المساعد في الشؤون الافريقية ، أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ عن وجود قواعد عسكرية في المغرب . ومع ذلك فان الملفات المهيأة من طرف نائب الرئيس ، آكنيو ، الذى زار الرباط في يوليو ١٩٧١ ، قد أتاحت لهذا الاخير أن يلح على توسيع جديد للوجود الامريكي في المغرب . ولا شك أن من أهم المنجزات العسكرية الامريكية في المغرب ، القاعدة الجوية والبحرية بالقنيطرة ، التي يبلغ اتساعها حوالى ١٠٠ كلم مربع ، وهي تحتوى على عدة مدرجات للطيران ومخازن ومستودعات للاسلحة والذخيرة والوقود ، وتوجد بها طائرات مقاتلة من طراز "اف ـ ٨٦" ، "اف ـ ١٠٤" و"اف ـ ١١١" وطائرات اعتراضية من نوع "اف ـ ١٠١" ومدافع "دى سي أ" ومنشئات رادار وصواريخ مختلفة الانواع ، وعشرات الدبابات البرمائية وكميات أخرى من الاسلحة وقطع الغيار .. الخ . كما أنها تتوفر على محطة لاستقبال الاستخبارات وعلى أجهزة اليكترونية متطورة ومختلفة الاستعمالات بدءا باستماع الراديوهات حتى تزوير الاوراق الرسمية و .. تعليم اللغة العربية ، ومحطة لالتقاط المعلومات من الاقمار الاصطناعية الخاصة بالتجسس . وقد كان جزء من القاعدة يستعمل في تدريب الجنود الامريكيين لمواصلة الحرب في فيتنام . وهناك اتصال دائم للقاعدة مع القواعد الاخرى ومع الاسطول السادس .. وقد كان يوجد في القنيطرة عام ١٩٧٠ ، ألفان من الجنود والضباط الامريكيين ، وقد استمرت الاشغال فيها من أجل توسيع طاقتها الايوائية لتشمل ٣٠ ٠٠٠ جندى وتخزين المعدات الحربية . كما يتم فيها اصلاح وتموين وحدات الاسطول السادس والسلاح الجوى . ومن أجل التمويه عن هذه النشاطات ، هناك بعض العسكريين المغاربة في القاعدة ، لكنهم موضوعون خارج حدودها الجنوبية ، والدخول الى المنشئات الرئيسية ممنوع عليهم . وقد قدمت قاعدة القنيطرة خدمات جمة للنظام الصهيوني ، سنأتي على ذكرها فيما بعد .

وبالقرب من القنيطرة ، هناك قاعدة بوقنادل ، وهي تشتمل على محطة رادار عصرية ، خاصة بالارسال والاتصال والاستخبارات . وقد تم بناء ثكنات ومساكن لايواء العاملين بها . أما قاعدة سيدى يحيى ، بالقرب من القنيطرة أيضا ، فهي مجهزة بمحطة قوية للرادار وبتجهيزات للمواصلات اللاسلكية مع البحرية الامريكية . وتوجد فيها بصفة دائمة ٥٠ طائرة من طراز "اف ـ ١٠٥" ، وكذا حاملات للصواريخ ومخازن

كبيرة للتموين. ويستقر هناك ٢٠٠٠ من جنود الفرقة الامريكية، وقد بدأت أشغال توسيعها عام ١٩٧١، وفي نفس الفترة انتقلت اليها صواريخ باستطاعتها حمل رؤوس نووية.

واذا راجعنا الوجه "القانوني" لهذا الشكل من الوجود العسكرى، فاننا نجد أن مجمل القواعد الامريكية لا تعتبر جزءا من التراب المغربي، وتحتفظ بالحرية التامة فيما يخص الشحنات التي تصل اليها عبر الجو أو البحر، بحيث يمكن للامريكيين تصدير أو استيراد ما يشاؤون دون أى تدخل من الدولة المغربية. أما الضباط والجنود فيتمتعون بحقوق الصيانة الدبلوماسية ولا يخضعون في أى حال من الاحوال للقوانين المغربية، وذلك طبقا للاتفاقية المبرمة بين الحكمين المغربي والامريكي حول قانون تسيير القواعد.

في بداية العام ١٩٧٤، جرت اتصالات بين السلطات المغربية ومبعوث أمريكي، الاميرال تورنيل، لدراسة امكانيات اقامة قواعد عسكرية جديدة، منها على الخصوص قاعدة للاسطول الحربي في الحسيمة، وثانية للطائرات العمودية في سيدى ايفني. وفي سنة ١٩٧٦، صرح أحد خبراء كتابة الدولة الامريكية في الدفاع بأن عدد القوات الموجودة بالقواعد العسكرية يقدر بـ ٣٤٠٠ ضابط وجندى. وفي سنة ١٩٧٧، أوضح السفير الامريكي بالرباط أن عدد العسكريين الامريكيين في المغرب يبلغ ٨٠٠٠ شخصا يتوزعون على ثلاثة قواعد.. وأضاف أن الاجلاء النهائي سيتم قبل ٣٠ ديسمبر ١٩٧٨، مكذبا بنفسه ادعاءات السلطات المغربية المستمرة حول عدم وجود قواعد أمريكية بالمغرب. فهل تم الانسحاب فعلا ابتداء من سنة ١٩٧٨؟ ان قرائن كثيرة تدعو للاعتقاد بأن العكس تماما هو الذى حصل، وأن الادارة الامريكية ستستفيد من الشروط الجديدة التي خلقتها الحرب في الصحراء، بدءا من العام ١٩٧٥، لتكثف نشاطها العسكرى الذى سيتزايد بشكل خاص منذ ١٩٨٢، حيث تم توقيع اتفاقيات جديدة أحاطتها السلطات المغربية بسرية تامة حتى عن المؤسسات القائمة من برلمان وحكومة... لكنها هذه المرة ستدعي بأن الامر لا يتعلق الا ببعض "التسهيلات" منحتها للحليف الامريكي. لكن قبل أن نعود الى النشاط العسكرى المكثف الذى يميز هذه المرحلة (١٩٨١ حتى الان)، لا بد أن نسجل الادوار الاساسية التي لعبتها القواعد العسكرية الامريكية ضد الوطن العربي وضد الشعب الفلسطيني بشكل خاص.

★

٢) أدوار الوجود العسكرى الامريكي في المغرب ضد الوطن العربي

يندرج النشاط الامريكي في المغرب ضمن الخطط الامنية البعيدة المدى للحلف الاطلسي الرامية الى مراقبة العديد من المواقع ذات الاهمية الاستراتيجية في البحر المتوسط ومداخل افريقيا الغربية والخليج العربي. وفي هذا الاطار، تتعامل الولايات المتحدة مع النظام المغربي كحليف ثمين، برهن غير ما مرة على استعداده لتنفيذ الادوار السرية والعلنية التي تخدم مصالح الحلف الامريكي ـ الاسرائيلي في منطقة الشرق الاوسط وحتى خارجها، بل واندماجه ضمن هذا الحلف عمليا. وقد أبرز أحد الناطقين باسم البنتاغون هذا الموقف بقوله: "ان المغرب بلد يحظي بموقع استراتيجي أساسي، لعب دائما دور الاعتدال والاستقرار، وكان دوما مواليا للغرب في افريقيا وآسيا، عندما كانت مصالح الولايات المتحدة مهددة بشكل جدى في تلك المنطقة".

وقد تجلى هذا الدور أساسا في استعمال القواعد والتسهيلات العسكرية في المغرب لمساعدة اسرائيل:

ـ ففي أثناء حرب يونيو ١٩٦٧، تم السماح للبواخر الاسرائيلية بالتزود بالمواد الغذائية في الموانئ المغربية،

ـ وفي سبتمبر ١٩٧٠، وصلت الى قاعدة سيدى سليمان الطائرات الامريكية المحملة بالجنود التي وقفت الى جانب الاردن في النزاع بين الملك حسين والفلسطينيين،

ـ وفي شهر اكتوبر من نفس السنة، نقلت طائرات عمودية من قاعدة القنيطرة نحو اسرائيل منشئات ردار وتجهيزات للبحرية والارسال،

ـ وخلال نفس السنة أيضا، استعملت قاعدة القنيطرة لمساعدة اسرائيل عسكريا، حيث شوهدت طائرات فانتوم، جاءت من فيتنام، واتجهت بعد اصلاحها نحو اسرائيل. وهذه الطائرات ستستعملها اسرائيل أثناء حرب اكتوبر ١٩٧٣، ضد البلدان العربية،

ـ كما تلقت قاعدة القنيطرة وحدات من قيادة المظليين من أجل القيام بتدريبات عسكرية وتعلم اللغة العربية في اطار التحضير للتدخل في لبنان عام ١٩٧٠. وقد جرى الحديث في نفس الفترة عن نقل وحدات مدرعة ومنقولة جوا الى اسرائيل.

وبصفة عامة، فقد استعمل المغرب كجسر عبور لتمويل اسرائيل بالاسلحة عن طريق باخرتي: "لاش ايطالي" و"لاش تركي". وعندما هدد شليزنجر، كاتب الدولة

للدفاع الامريكي، في سبتمبر ١٩٧٤، البلدان المنتجة للنفط، وضعت القواعد العسكرية في المغرب في حالة استنفار. وعندما لجأ كسينجر الى نفس الاسلوب، قام الاسطول السادس بمناورات في البحر المتوسط ورست حاملة الطائرات "ساراتوغا"، وهي تحمل على متنها ٠٠٠ ٥ جندى أمريكي في قاعدة القنيطرة. ولا شك أن لائحة التدخلات هاته جزئية فقط، حيث لم يكشف النقاب بعد عن باقي التحركات العسكرية السرية التي انطلقت من التراب المغربي.

أما على الصعيد الافريقي، فقد استخدم الوجود العسكرى الامريكي بالمغرب في مناسبات عدة، أهمها:

ـ مساعدة الانفصاليين في بيافرا،

ـ تدعيم المناهضين لباتريس لومومبا، والدور الذى لعبه النظام المغربي في تصفية هذا القائد الوطني الفذ٠٠٠،

ـ مساعدة جبهة سافيمبي المناهضة للنظام الحالي بأنغولا،

ـ التدخل العسكرى مرتين متتاليتين من طرف القوات المغربية في شابا بزايير، بواسطة الناقلات العسكرية الامريكية، واقحام أزيد من ١٦٠٠ جندى مغربي في صراع شعب زايير ضد هيمنة موبوتو وحلفائه. والجدير بالاشارة أن زايير يتدخل بدوره الى جانب قوات جنوب افريقيا ضد الحركات التقدمية المجاورة وخاصة أنغولا، هذا فضلا عن العلاقة الدائمة التي تربط نظامي الرباط وكينشاسا بجنوب افريقيا واسرائيل.

٣) المساعدات العسكرية والتسليح

ولكي تستمر "محطة المغرب" في القيام بمثل هذه الادوار وتأدية هذه الخدمات، كان لا بد من تكثيف المساعدات العسكرية الامريكية الموجهة، ومراقبة وتوجيه الجهاز العسكرى المغربي نفسه. فقد ساهمت الولايات المتحدة منذ البداية بقسط فعّال في تكوين أطر الجيش المغربي وتجهيزها. واذا كان من الصعب تحديد حجم المساعدة التقنية في مجالي التكوين والتأطير التي يقوم بها الخبراء الامريكيون في المغرب، فانه بالامكان تماما ابراز معالم تطور المساعدات العسكرية التي عرفت تزايدا مستمرا، لا من حيث الحجم ولا من حيث نوعية التجهيزات التي حصل عليها الجيش المغربي. فطوال الفترة ما بين ١٩٥٦ و١٩٦٧، بلغ مجموع المساعدة العسكرية الامريكية للمغرب: ٣٠ر٥ مليون دولار. والحقيقة أن قيمة العتاد الامريكي المسلم للقوات المغربية تفوق هذا الرقم، لان جزءا منه كان مجانيا. وقد اشتملت المساعدة

الامريكية خلال تلك المرحلة بشكل خاص على تجهيز فرق المشاة والمدفعية، وتسليم ١٢ طائرة اعتراضية من طراز "اف ـ ٥". وبذلك أصبح ربع القوات البرية المغربية مجهزا بالسلاح الامريكي، وكذا السرب الوحيد للطائرات التي كان يملكها السلاح الجوى المغربي آنذاك والتي سيصبح استخدامها خاضعا للتموين الامريكي، وبالتالي لمراقبة البنتاغون عليها. وفي سنة ١٩٦٧، بلغت قيمة المساعدات العسكرية ١٨ مليون دولار، وهو مبلغ لم يحظ به أى بلد افريقي، عدا أثيوبيا هيلاسيلاسي. ويعود سبب ارتفاع حجم المساعدة خلال تلك المرحلة الى حرص الادارة الامريكية على تعويض انخفاض الدعم الفرنسي على اثر توتر العلاقات المغربية ـ الفرنسية (١٩٦٦ ـ ١٩٦٩). أما في السنوات اللاحقة، فقد عرفت مصدرات الاسلحة الامريكية نحو المغرب، التطور التالي:

السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
المبالغ الاجمالية بآلاف الدولارات	٢ ٤٣٩	٢ ٧٧٢	٧ ٥٢٧	٢ ٤٤١	٨ ٣٥٥	٢٩٩ ٨٨٨

المصدر: أنطوني سامسون: معرض الاسلحة، باريس، ١٩٧٨، ص: ٣٦٥ ـ ٣٦٧.

أما المساعدة العسكرية الرسمية، التابعة للميزانية الفيدرالية، فقد انتقلت من حوالي ٣ مليون دولار سنويا الى ٣١ مليون دولار عام ١٩٧٦، و٤٥ مليون دولار عام ١٩٧٨. ويتبين من هذا التطور أن المساعدة الامريكية الى حدود سنة ١٩٧٥، كانت مجرد دعم تكميلي للمساعدة الفرنسية التي ظلت هي الاساس على امتداد تلك المرحلة. ان منطق واشنطن في تسليح المغرب ومساعدته عسكريا يكمن في الحفاظ على الوضع الاقليمي القائم، أى على نوع من "التوازن الاستراتيجي" في المنطقة. وتجدر الاشارة هنا الى أن علاقة الولايات المتحدة مع الجزائر، قد عرفت تبدلا ملموسا منذ بداية السبعينات، حيث توسعت المبادلات التجارية بين البلدين بشكل هائل ـ وخاصة في اتجاه استيراد الولايات المتحدة النفط والغاز الجزائريين ـ وبدأت أوساط الاعمال والقادة الامريكيين يرون في الجزائر شريكا اقتصاديا يمتاز بالجدية والاستقرار السياسي. وهذه المبادلات التجارية التي تتمخض عن فائض في الميزان التجارى لصالح الجزائر، فقد دفعت الامريكيين لتطوير علاقتهم مع الجزائر في ميادين أخرى كالقروض والتكوين والامداد التكنولوجي٠٠٠ وفي سنوات ١٩٧٠

و١٩٧٣، كانت الولايات المتحدة أول شريك للجزائر، قبل فرنسا، لدرجة أن البعض بدأ يتحدث عن وجود "لوبي جزائري" في الادارة الامريكية، وقد جاء في تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد الامريكية: "ان الجزائريين راضون تمام الرضى على التقنوقراطية الامريكية، كما لهم نفس الرضى على التجارة مع الولايات المتحدة". وكيفما كان الحال، فان المصالح الامريكية مع الجزائر، اضافة الى الدعم العسكرى والاقتصادى الذى تحصل عليه تونس من جانب الولايات المتحدة، قد دفعت هذه الاخيرة الى تثبيت أقدامها أكثر في المغرب، مستفيدة في ذلك من نزاع الصحراء وتطوراته العسكرية. والواقع ان تكثيف الدعم العسكرى الامريكي للنظام المغربي قد بدأ في أوائل العام ١٩٧٥، أى قبل توقيع اتفاقية مدريد. كما أن البيت الابيض لم يفته أن يعبر عن ارتياحه للسند الجديد الذى حصل عليه النظام المغربي من خلال "الاجماع الوطني" مع القيادات الحزبية على اختلاف ألوانها. وهكذا تطورت مبيعات الاسلحة الامريكية للمغرب بالشكل التالي:

السنة	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
المبالغ الاجمالية بملايين الدولارات	١٥٤ر٦	١٢١ر٤	١٥٢ر٣	١٠١ر٣	١٥١ر٣

وبدون الدخول في تفاصيل تطور الموقف الامريكي من مسألة الصحراء، علينا أن نذكر هنا، أولا بأن الوضعية الجيوسياسية للصحراء المغربية، ترتبط بشروط "الامن الاستراتيجي" لمداخل افريقيا الاطلسية ولروابط محطات السيطرة الغربية في شمال غرب افريقيا بشكل خاص، وثانيا بأن ارتباط الدول المعنية بالاقتصاد والسياسة الفرنسية والامريكية يجعل من استنزاف المغرب العربي واضعافه داخليا هدفا قائما بذاته، ومدخلا لاطالة عمر المصالح الاساسية للغرب في المنطقة. ولذلك، فان عمق الموقف الامريكي كان ولا يزال هو الابقاء على بؤرة التوتر القائم والحفاظ على التناقضات بين الاطراف المحلية دون السماح باختراق التوازن المطلوب من قبل أحد الاطراف، بالشكل الذى يمنح الادارة الامريكية أكبر الامكانية لتعزيز مصالحها آنيا ومستقبلا، وكل هذا بالتنسيق مع التحرك الفرنسي. وهكذا كان على أحد المسؤولين الامريكيين أن يعلن عام ١٩٨٠، انه: "اذا لم تكن لنا أية مصلحة حقيقية في تسهيل اقامة وطن صحراوى في الصحراء الغربية، فليست لنا بالمثل أية مصلحة ذات شأن في منعها". وهذا ما جاء في تقرير ستيفان سولارز، عضو اللجنة

الافريقية التابعة للجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس بعد زيارته للمنطقة. ويختم التقرير بقوله: " ان قضية الصحراء الغربية توضح ضرورة تجنب معالجة مشكلات السياسة الخارجية بطريقة تطرح تباينا صارخا بين الموقف العام لمساعدة أصدقائنا في المنطقة والموقف الاقليمي الذى يقوم على التكيف مع الظروف المحلية بصرف النظر عن الدلالات الدولية".

على ضوء هذه الاستراتيجية، ستقدم الولايات المتحدة ضمانات للجزائر في فترة التفوق المغربي (١٩٧٦) وتقبل بتحسين الوضع العسكرى المغربي في فترة الهجومات الصحراوية (١٩٧٩). وهكذا تم تزويد النظام القتالي المغربي بطائرات حربية وطائرات استطلاع من أجل "تعزيز موقف المغرب في المفاوضات" ـ على حد قول الامريكان ـ. وفي نفس الوقت الذى تم فيه تعديل الاتفاق العسكرى بين أمريكا والمغرب الموقع عام ١٩٥٨، ليحمل عبارة "حماية المصالح المغربية" واعتبار الصحراء ضمن هذه المصالح، ظلت الادارة الامريكية تردد موقفها الخارجي: لسنا مع السيادة المغربية على الصحراء، لكننا مع الادارة المغربية للصحراء". والجدير بالذكر، ان قسطا وافرا من الصفقات العسكرية التي وافقت عليها الولايات المتحدة قد قامت بتمويله العربية السعودية، أما البقية فمولت بقروض أمريكية خاصة. وقد برر هارولد سوندرز، مساعد وزير الخارجية الامريكي هذه الخطوة بالقول: "اذا هزمت القوات المغربية أمام قوات البوليزاريو، فان ذلك سيشكل انتكاسة خطيرة للمصالح الامريكية الكبرى.. لكن الولايات المتحدة لا تسعى في نفس الوقت لتحقيق نصر عسكرى ساحق على القوات المعادية".

ان سياسة المساعدات العسكرية للمغرب في ظل ادارة كارتر كانت تندرج في اطار التصور الامريكي لميزان القوى في نهاية السبعينات والتحول الملموس في تعامل البيت الابيض مع الشؤون الافريقية والعربية منذ العام ١٩٧٨، حين انتقل مركز اهتمام دبلوماسية واشنطن في افريقيا من اطار اقليمي محدود (أنغولا، افريقيا الجنوبية) الى اطار أشمل، بسبب ظهور ضواغط دولية جديدة، أهمها:

ـ ضرورة تعزيز مسلسل كامب دافيد افريقيا، عبر تقوية نظامي السودان والصومال بشكل خاص،

ـ ضرورة حماية المداخل الامريكية في الخليج، بعد تضعضع مواقع الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا.

وهكذا، ومنذ شهر غشت ١٩٧٧، بينما القوات السوفياتية ـ الكوبية لم تكن قد تدخلت بعد في اثيوبيا، أمر الرئيس كارتر بدراسة مشروع تشكيل قوة للتدخل السريع في المنطقة، هذا المشروع الذى ستتم المصادقة الرسمية عليه بعد أقل من

شهر على احتجاز الرهائن بالسفارة الامريكية بطهران وقبل بضعة أسابيع من قدوم السوفيات الى أفغانستان. كما تجسد هذا التنشيط الدبلوماسي ـ العسكرى الامريكي في توقيع اتفاقية مع الصومال في شهر غشت ١٩٨٠، حصلت بموجبها قوات الانتشار السريع على تسهيلات جوية وبحرية في بيربيرا وموقاديشو. وفي أعقاب سقوط نظام الشاه في ايران والاحداث الداخلية التي شهدتها السعودية وعدد من دول الخليج واندلاع الحرب بين العراق وايران، ازداد التركيز الامريكي على ضرورة "رفع مستوى الاستعداد القتالي لمواجهة الاخطار المحتملة في تلك المنطقة"، حتى ولو اقتضى ذلك التدخل العسكرى الامريكي المباشر فيها. وقد شكل التركيز على هذه الناحية تحولا هاما على صعيد الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط خاصة والعالم الثالث عامة، وهي الاستراتيجية التي اعتمدت اثر خروج الولايات المتحدة من فيتنام وتمثلت بتطبيق مبدأ "المشاركة الاقليمية" (مبدأ نيكسون) على صعيد الدفاع عن المصالح الامريكية في العالم خارج نطاق حلف شمال الاطلسي. ففي حين قضت تلك الاستراتيجية بضرورة الاعتماد على القوى المحلية الحليفة وتوكيلها مهام الدفاع عن نفسها أو تحويلها في بعض الاحيان الى "دركي اقليمي" يتكفل بالدفاع عن الدولة الحليفة المجاورة (كما كان الحال مع نظام الشاه البائد مثلا)، وذلك دون اللجوء بالضرورة الى التدخل الامريكي المباشر، فان الاحداث المتعاقبة خلال أواخر السبعينات أدت بالامريكيين الى اكتشاف الخلل المتحكم في مثل هذا الاسلوب، ودفعتهم بالتالي الى اعتماد مبدأ التواجد المباشر من جديد، وان كان ذلك مقترنا في الوقت نفسه بالدعوة الى حمل الحلفاء محليا ودوليا للمزيد من مسؤوليات المشاركة في الدفاع عن المصالح الغربية في العالم.

وهكذا، فعندما وصلت ادارة ريغان الى السلطة في يناير ١٩٨١، كانت الاولويات الاستراتيجية الجديدة لواشنطن مرسومة ومحددة. وفي اطارها جاء "الانزال" الامريكي المكثف في منطقة شمال غرب افريقيا، وفي المغرب على وجه التحديد.

٤) النشاط العسكرى الامريكي بالمغرب في ظل ادارة ريغان

سيعرف التحالف المغربي ـ الامريكي اذن تدعيما نوعيا على الصعيدين العسكرى والسياسي، ابتداء من العام ١٩٨١. فبعد شهر فقط من فوز ريغان، أعلن مصدر أمريكي بالرباط أن ثلاث سفن حربية أمريكية وصلت الى مينائي طنجة وأكادير في زيارة تستغرق عدة أيام لـ"تجسيد قرار الادارة الامريكية بدعم المغرب". ولقد

لخص موريس داربير في الكونغرس يوم ٢٥ مارس ١٩٨١، الاعتبارات الرئيسية لهذا الدعم بقوله: "ان المغرب مهم بالنسبة للكثير من المصالح الامريكية. وهو يحتل المحور الاستراتيجي. ونحن عازمون على تعزيز روابطنا التاريخية الوثيقة تحت شعار الثقة والاستمرارية. ان المغرب يتقاسم ويقبل الكثير من أسبقياتنا وأهدافنا في السياسة الخارجية. فالمغرب، مثل الولايات المتحدة، يبدو حريص الاهتمام بالتحديات التي يضعها السوفيات والدول التابعة لهم، اذ عارض بشدة الغزو السوفياتي لافغانستان، كما صوّت في القمة الاسلامية بالطائف لصالح ادانة الاعمال السوفياتية وأشرف على اتخاذ القرارات في مثل هذا الاتجاه. وقد تصرف المغرب أيضا كجار مسؤول ازاء عديد من الدول الافريقية، حيث أرسل جيوشه مرتين الى زايير لمواجهة تخريب تم طبخه في الخارج. وحتى عام ١٩٦٣، احتضن المغرب قواعد استراتيجية أمريكية، كما توفرت الولايات المتحدة على تسهيلات بحرية حتى عام ١٩٧٨، وهو التاريخ الذى سحبت فيه هذه التسهيلات بمبادرة منا. ولم يتوقف المغرب عن استقبال بواخر الحرب الامريكية، بما فيها البواخر النووية. وبينما أيّد المغرب الاجماع العربي المعارض لاتفاقيات السلام الاسرائيلي ـ المصرى ولاتفاقيات كامب دافيد، فانه على العموم يسمع صوت الحكمة والبراغماتية في الدوائر العالمية، داعيا الى سياسة برغماتية فيما يخص مشاكل الشرق الاوسط، منددا بالسلبية العقيمة. لجميع هذه الاسباب، ولاسباب أخرى، ننوى اقامة علاقات تطمئن المغرب على أنه يستطيع أن يجد في الولايات المتحدة صديقا موثوقا وصلبا".

وهكذا تعاقبت زيارات الشخصيات السياسية والعسكرية الامريكية الى المغرب من دون انقطاع. فبالاضافة الى وزير الدفاع، زار المغرب كل من المستشار العسكرى للرئيس ريغان، الجنرال فيرنون والترز، والمدير المساعد للمخابرات العسكرية، بوبي راى أيتمان، ورئيس العمليات البحرية الامريكية، الاميرال طوماس هووارد، ثم الزيارات المتتالية لوزير الخارجية، الكسندر هيج... كما تم تعيين سفير أمريكي جديد، هو جوزيف فيرنر ريدس، المدير السابق لمجموعة تشيز مانهاتن بنك. وتوجت كل هذه الاتصالات من الناحية العسكرية بتوقيع اتفاق استراتيجي يوم ٢٨ مايو ١٩٨٢، يتم بمقتضاه منح قوات التدخل السريع الامريكية تسهيلات المرور واستعمال التجهيزات والقواعد العسكرية جويا وبحريا، واعادة تنشيط هذه القواعد وتوسيعها لهذا الغرض. وهكذا تقرر انشاء قاعدة جوية وبحرية قرب مدينة طنجة، ولوحظ آنذاك تحويل السفن الحربية الامريكية من قاعدة قاديس باسبانيا وتمركزها بميناء طنجة. وبدأت في نفس الوقت أشغال ضخمة لبناء قاعدة عسكرية جديدة في بنجرير. كما أن بعض الاوساط الصحفية الاسبانية تمكنت من اكتشاف قاعدة أمريكية

أخرى توجد بجبل كورورو بالقرب من مليلية، على شاطئ المتوسط.

ولا شك أن الامر لا يقف عند هذا الحد، لان الاتفاقية المذكورة أحيطت بسرية تامة، بالرغم من أنها ليست الاولى من نوعها، بل انها جاءت في سياق عدد من الاتفاقيات المماثلة مع بعض الانظمة العربية والافريقية حيث قامت بعثة أمريكية رسمية تابعة للكونغرس، هي لجنة القوات المسلحة، في ربيع ١٩٨٢، برحلة كان هدفها الرسمي "مراقبة التجهيزات الخاصة لقوات التدخل السريع" وشملت كلا من عمان ومصر واسرائيل وكينيا وجزيرة موريس. وليس من قبيل الصدف أن يكون المغرب أول محطة في زيارة البعثة. ان اتفاقية مايو ١٩٨٢، تكتسي أهمية بالغة، لانها تسمح بتقنين امكانية نقل القوات العسكرية الامريكية عبر المحيط الاطلسي بالاعتماد على "محطة المغرب" قبل التوجه للقيام بعمليات في المشرق العربي أو الخليج أو افريقيا ... ولقد تمكنت البعثة من مشاهدة عمل الخبراء العسكريين الامريكيين وفرق البناء ومنجزاتهم الرامية الى تكييف التجهيزات العسكرية مع حاجيات التدخل السريع. وتنص الاتفاقية أيضا، كما صرح بذلك أحد مسؤولي وزارة الدفاع الامريكية، على تواجد "خبراء عسكريين أمريكيين في القواعد المغربية" واستعمال هذه الاخيرة من طرف القوات الامريكية للقيام بـ"مناورات عسكرية دورية" في المنطقة. وبالفعل، فقد نظمت خلال شهر نوفمبر ١٩٨٢ مناورات الحسيمة في المياه الشمالية، شارك فيها ١٠٠٠ جندى أمريكي من القوة البرمائية القادمة من بيروت، وقد شكلت هذه المناورات آنذاك تحذيرا لحكومتي اليونان واسبانيا الاشتراكيتين. وتلتها مباشرة زيارة قائد القوات البحرية الامريكية في أوروبا الى المغرب. كما نظمت فيما بعد مناورات مغربية ـ أمريكية، أطلق عليها اسم "الشركي" التي دامت شهرا كاملا، من ٢٤ أبريل الى ٢٤ مايو ١٩٨٤.

ومن مظاهر تكثيف النشاط العسكرى الامريكي في المغرب خلال السنوات الاخيرة، تشكيل لجنة عسكرية مشتركة ضمت في اجتماعها الاول (خلال منتصف سنة ١٩٨٢) ثمانين مسؤولا أمريكيا جلهم عسكريون. وقد صرح مسؤول أمريكي في أعقاب الاجتماع، ان "اللجنة تباحثت في وسائل تقوية التعاون بين البلدين في مجالي الدفاع والامن الوطني". أما الاجتماع الثاني للجنة (مايو ١٩٨٤)، فقد تصادف مع انعقاد "المؤتمر اليهودى" بالرباط الذى شاركت فيه عدة شخصيات صهيونية من اسرائيل والولايات المتحدة. وقد أعلن وزير الدفاع الامريكي، كاسبار واينبرغر، الذى ترأس اجتماع اللجنة: "انني لا أعرف قوات عسكرية أخرى أفضل أن تكون بجانبي عند الحاجة غير الجيش المغربي"، مشيدا بـ"العمل الرائع" الذى حققته اللجنة العسكرية المشتركة.

من ناحية أخرى، عرفت المساعدات العسكرية الامريكية للمغرب ارتفاعا كبيرا. فأول قرار اتخذته ادارة ريغان بعد وصولها الى الحكم، كان هو الاستجابة للطلبات العسكرية المغربية. وهكذا تم التوقيع على صفقة ضخمة لتزويد الجيش المغربي بطائرات من طراز "أوفي ١٠ برونكو" ومقاتلات من نوع "اف ـ ٥" وطائرات عمودية من نوع "امدى ٥٠٠" و١٠٨ دبابة "أم ـ ٦٠" وهي من أحدث الدبابات في الترسانة الامريكية. كما اشتملت مشتريات الاسلحة ـ بالشروط التجارية العادية ـ على صواريخ جو ـ أرض من نوع "مافيريك" والصواريخ المضادة للدبابات "تاو"، والمدفعية والتجهيزات الاليكترونية المستعملة في بناء "الجدارات الامنية" بالصحراء. وقد استمر تنشيط الدعم العسكرى طوال السنوات الاخيرة، كما يظهر ذلك من خلال الارقام التالية المتعلقة بالقروض والمنح العسكرية الامريكية للدولة المغربية.

السنوات	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥ (تقديرات)
المبالغ بملايين الدولارات	٣١	١٠١	٥٨	٥ر٥١

وبلغت مشتريات الاسلحة الامريكية من ١٩٨٠ الى ١٩٨٤، ما يناهز ٥ر٤٨٢ مليون دولار، في اطار برنامج البنتاغون للقروض الخاصة. وقد قرر الكونغرس، خلال شهر مارس الماضي في اطار مشروع الميزانية للسنة المالية ١٩٨٦ تخصيص مبلغ ٧٧ مليون دولار للمغرب كقروض ذات طابع عسكرى، وهو مبلغ يجعل من النظام المغربي ثالث مستفيد في افريقيا، بعد مصر والسودان، من المساعدة الامريكية للخارج. وهذا تطور بالغ الدلالة، خاصة اذا ما ربطناه بتطور المصالح والقروض الاقتصادية الامريكية وما يرافقها من شروط مالية وسياسية.

وهذا ما سنعود اليه في دراسة لاحقة حتى نستكمل الاحاطة بأشكال ونتائج الوجود الامريكي في المغرب.

١٩٥٩ ــ ١٩٨٦ :
٢٧ سنة من كفاح حزب القوات الشعبية

حلت بنا يوم ٢٥ يناير ١٩٨٦ ، الذكرى السابعة والعشرون لتأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والتي ترمز في نفس الوقت لانطلاق حركة التحرير الشعبية من جديد في بلادنا لمواصلة الكفاح من أجل أهدافها الوطنية والاجتماعية. فبعد مضي ثلاث سنوات عن اعلان الاستقلال السياسي للمغرب ، بدأ يتضح للشعب المغربي عامة، ولقواه السياسية المنظمة خاصة، أن هذا الاستقلال لم يكن الا شكليا ظاهريا ، وأنه خضع الى حد بعيد لشروط الاستعمار الذى اضطر ــ أمام تصاعد المد التحررى الثورى بالمنطقة ــ الى التخلي عن أسلوب الاحتلال المباشر لصالح أساليب خفية جديدة غاية في الخبث الخطورة، أى أساليب الاستعمار الجديد التي قال عنها الشهيد المهدى بنبركة :

"ومتى بدا أنه لا مناص للاستعمار من الاعتراف بالاستقلال القومي ، فان خطة الاستعمار الجديد تسعى الى افراغ هذا الاستقلال من مضمونه التحررى الصحيح ، اما بفرض اتفاقيات غير متكافئة في الشؤون الاقتصادية والعسكرية والفنية، واما بتنصيب حكومات عميلة عن طريق انتخابات مزورة، واما باختراع أشكال دستورية بدعوى تنظيم تعايش القوميات المختلفة، بينما هي في الحقيقة ضمان للسيطرة العنصرية لفائدة المستعمرين . "

وكانت النتيجة المباشرة هي تفويت السيادة الوطنية والشعبية على الشعب المغربي، وحرمانه من قطف ثمار كفاحه الوطني الطويل المرير وتضحياته المادية والبشرية الجسيمة. ولقد ظهر هذا التفويت جليا في :

ــ استمرار أجزاء أساسية من التراب الوطني تحت سيطرة الاستعمار المباشر ، وبقاء القواعد العسكرية الاجنبية جاثمة فوق ترابنا ،

ــ استمرار الهياكل الاقتصادية الاساسية خاضعة لهيمنة الرأسمال الاجنبي ومرتبطة عضويا به وبالسوق الرأسمالية العالمية ،

ــ تقنين هيمنة الطبقة الاقطاعية ــ الرأسمالية ، حليفة الاستعمار ، وتمكينها من كافة السلطات نيابة عنه، ونفي مفهوم السيادة عن الشعب المغربي وحرمانه بالعنف والخدعة معا من حقه في تقرير مصيره بنفسه ، واختيار المؤسسات الكفيلة بضمان سيادته وصيانة مصالحه الوطنية العليا ،

وما كانت هذه النتائج لتتحقق بهذا الشكل ، لولا تواطؤ الطبقة الاقطاعية ــ الرأسمالية واندماجها في مخطط الاستعمار الجديد من جهة، وتخاذل جزء من البرجوازية الوطنية، واقبالها على تزكية هذا الوضع ، مقابل بعض الفتات الاقتصادى والسياسي، من جهة ثانية. الشيء الذى انعكس في صفوف الحركة الوطنية وحزب الاستقلال بالذات، في شكل تناقض حاد ما بين القيادة البرجوازية المتخاذلة، والقواعد الشعبية المناضلة ومعها أوسع الجماهير التواقة الى استكمال مهام التحرير الوطني وتثبيت دعائم السيادة الوطنية والشعبية.

هذا هو المغزى العميق لقيام الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال، كانتفاضة تنظيمية قاعدية ضد قيادة حزب الاستقلال وخطها المساوم المتخاذل، وهذه هي الظروف العامة التي أحاطت بتأسيس الاتحاد سنة ١٩٥٩ ــ بل أملته وفرضته تاريخيا ــ والذى جاء تتويجا لحركة الجامعات المستقلة وموحدا لها ضمن اطار جديد : الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذى أخذ على عاتقه مواصلة كفاح القوات الشعبية من أجل استكمال مهام التحرير، والذى ضم في صفوفه تلقائيا ومنذ التأسيس تنظيمات المقاومة وجيش التحرير، والنقابة العمالية الاتحاد المغربي للشغل، والتنظيمات السياسية الاساسية لحزب الاستقلال.

واننا عندما نحيّي اليوم الذكرى ٢٧ لتأسيس الاتحاد، ونلقي نظرة على هذه المسيرة النضالية التي دامت أزيد من ربع قرن، بما لها من مكتسبات وايجابيات، وما عليها من نكسات وسلبيات، نرى فعلا أن الاتحاد قد ظل مرتبطا بالظروف التاريخية التي تحكمت في ميلاده، أى الظروف العامة التي عاشها شعبنا بعد الاستقلال الشكلي، وواصل مسيرته النضالية في أخذ وعطاء دائمين مع تلك الظروف، يؤثر فيها ويتأثر بها، وأنه ظل حيّا واقفا صامدا رغم ما تعرض له من قمع واضطهاد وما قدمه من شهداء وسجناء ومختطفين، ورغم ما مسه من مؤامرات داخلية وخارجية، وما شهدت صفوفه من خيانات وانحرافات... فما هي حصيلة نضال حزب القوات الشعبية خلال مسيرته الطويلة هذه ؟ وما هي المراحل الاساسية التي اجتازها وما هي نتائجها العامة ؟

سوف لن يسعنا المجال هنا للتعرض للتاريخ النضالي للحزب بكل تطوراته وتفاصيل معطياته، بل اننا سنقتصر على معطيات ونتائج المرحلة الراهنة، اذ المهم ليس هو تدوين التاريخ، بل استخلاص الدروس والعبر منه والاسترشاد بها لتفسير الحاضر ورسم آفاق المستقبل.

الاتحاد حزب جماهيرى وطني تقدمي (١٩٥٩ ــ ١٩٦٣)

لقد طرح الاتحاد منذ تأسيسه ــ كما أسلفنا ــ مهام استكمال التحرر الوطني كمهام عاجلة ملحة ــ بعد أن أجهضت الثورة الوطنية المغربية من خلال مفاوضات ايكس ليبان ــ وحظى فعلا بتعاطف جماهيرى واسع النطاق، اذ التفّت أوسع فئات الشعب المغربي حول الشعارات الاساسية التي طرحها، وساهمت بكل فعالية وحماس في الحملات النضالية التي أقبل عليها، وعلى رأسها الحملة من أجل اجلاء القواعد العسكرية الاجنبية، وتحرير التراب الوطني من السيطرة الاستعمارية تحريرا كاملا، وتمكين جيش التحرير الوطني من كل وسائل الدعم الكفيلة بالسماح له بمواصلة كفاحه من أجل تلك المهام. يقول البيان الصادر عن المجلس الوطني للاتحاد (٣ ابريل ١٩٦٠) بهذا الصدد:

"ان المجلس الوطني يبتهج بالارادة الشعبية المصممة على أن تجعل من هذه السنة سنة جلاء القوات الاجنبية عن بلادنا، ويضع أعضاء الاتحاد في خدمة تحقيق هذا الهدف الوطني، ويؤكد استعدادهم لخوض معركة الجلاء ان اقتضى الحال بجميع ما تتطلبه من تضحيات، ويطالب بتعبئة طبقات الشعب عن طريق التجنيد العام الذى ينبغي أن يدخل في حيز التطبيق.

كما يطالب المجلس الوطني باسترجاع ما بقي من ترابنا الوطني تحت الاحتلال الاجنبي".

الا أن مهام تحرير الارض لم تكن مطروحة بمعزل عن تحرير الانسان المغربي من القهر والاستبداد، وتمكينه من حقوق المواطنة كاملة، وبالتالي طرح مسألة الديمقراطية بكل أبعادها الاجتماعية الغميقة، وبارتباط عضوى مع مسألة التحرير.

واذا كانت شعارات استكمال السيادة الوطنية بتحرير كامل التراب الوطني، وتحقيق الديمقراطية في الحياة الداخلية، شعارات شعبية التفّت حولها الجماهير المغربية مدعمة نضال الحزب وملتحمة به ــ الشيء الذى أضفى عليه منذ الانطلاق طابع الحزب الشعبي الجماهيرى، حزب القوات الشعبية ــ فان تلك الشعارات لم تكن لتناسب مصالح وأغراض الطبقة الاقطاعية ــ الرأسمالية حليفة الاستعمار الجديد،

التي أبت الا أن تديم هيمنة هذا الاخير بفرض استبدادها وحكمها اللاديمقراطي لقطع الطريق على أىّ تحول وطني ديمقراطي حقيقي.

ومن ثم أدرك الاتحاد منذ البداية أن قضيتي التحرير والديمقراطية هما قضيتا صراع تناحرى بين قوى الاستعمار الجديد والرجعية المحلية من جهة، والطبقات الشعبية من جهة ثانية. واذ نقول صراعا تناحريا، فلانه لا يترك أى مجال للهدنة ولا المساومة، كما سيتضح من خلال الربع قرن الاخير من تاريخ البلاد. وهذا ما طرحه الاتحاد بمنتهى الوضوح والدقة منذ أول تجربة برلمانية عرفتها البلاد. يقول البيان الذى وجهه الحزب للشعب المغربي يوم ١٧ ماى ١٩٦٣ بمناسبة الانتخابات التشريعية الاولى:

"أيها الشعب المغربي المناضل،

لقد قرر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن يشارك في الانتخابات المقبلة لمجلس النواب، وبذلك اختارت منظمتنا أن تخوض معركة جديدة، وأن تفتح واجهة داخل صفوف القوات الرجعية نفسها".

"(...) ان الخط الفاصل بيننا وبين النظام القائم في الميدان المذهبي واضح بيّن، يسد الطريق في وجه كل مساومة.

ولن يخطر ببال أى واحد من نوابنا، كيفما كان عددهم، أن يخضع لمنطق الواقعية الانتهازية البلهاء الذى يقضي بالانسياق مع النظام ومشاركته في المسؤولية".

"(...) ستكون مهمة نوابنا اذن مهمة توضيح وتوعية وتربية وتفهيم للرأى العام. وبصفتهم وكلاء عن الشعب سيكون من واجبهم أن يعبروا عن الارادة الشعبية في وجه السلطة الاقطاعية المسخرة للاستعمار الجديد."

واذا كان الاتحاد واضحا منذ السنوات الاولى لتأسيسه في طرحه لقضيتي التحرير والديمقراطية، فانه اختار أيضا ومنذ الانطلاق التوجه الاشتراكي كتوجه عام مناهض للنظام الرأسمالي، رغم أن هذا الاختيار الاشتراكي قد ظل لفترة معينة، مشوبا بالغموض والضبابية.

ولقد لقي التوجه التقدمي الذى طرحه الحزب ملخّصا في شعار التحرير والديمقراطية والاشتراكية، تجاوبا واسعا وسط الجماهير الشعبية التي ساهمت كما أسلفنا بحماس منقطع النظير في نضالات الحزب ومبادراته الكفاحية، مما جعله ينجح فعلا نجاحا عظيما في فضح خطة الاستعمار الجديد وتجنيد الجماهير وتسييسها والرفع من وعيها، والبروز بها كأقوى تنظيم سياسي في الساحة المغربية، على الرغم من أنه لم يتمكن من تأطير وتنظيم نضال تلك الجماهير بشكل محكم وفق برنامج مرحلي واضح ومحدد. وما كان لذلك النجاح وذلك الحضور الشعبي الذى حققه الحزب، الا

أن يثير حفيظة الطبقة الاقطاعية ـ الرأسمالية المنتفعة التي لم تتردد في تسليط القمع الوحشي ضد تنظيمات الحزب ومناضليه من خلال المؤامرة الاولى ضد الحزب التي أسفرت عن اعتقال أزيد من ٥٠٠ مناضل بعد تعرضهم لابشع أنواع التعذيب والتنكيل، كما أسفرت عن تفكيك تنظيمات الحزب قاعديا وقياديا، وعرقلة مده النضالي الزاحف، وتعريضه بالتالي لانتكاسة وخيمة العواقب والنتائج.

ولم يمر أزيد من سنة على محاكمة المناضلين والمسؤولين الاتحاديين على اثر هذه هذه الحملة القمعية الشرسة، حتى جاءت الانتفاضة الشعبية لسنة ١٩٦٥، ادانة صريحة وقاطعة لسياسة النظام اللاشعبية وتأكيدا لشعارات الحزب ومواقفه، بالرغم من أن هذا الاخير كان عاجزا على التأثير في تلك الانتفاضة العفوية، فبالاحرى تأطيرها وقيادتها قيادة ايجابية، وذلك نظرا للظروف الموضوعية التي كان يعيشها نتيجة القمع الوحشي الذى تسلط عليه.

النقلة النوعية والردة اليمينية (١٩٦٥ ـ ١٩٦٧)

الا أن هذه الظروف لم تمنعه من استخلاص الدروس من تجربته النضالية والتوجه نحو احداث نقلة نوعية ضرورية في توجيهه وتنظيمه، وذلك من خلال التحضير لمؤتمره الثالث. فعرف خلال سنة ١٩٦٥ تحديدا نشاطا فكريا وتنظيميا هاما، كما تجلى من خلال الوثيقة التوجيهية التاريخية التي أعدتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثالث، الى جانب المذكرة التنظيمية وعدد هام من الدراسات في الحقل الايديولوجي والسياسي، التي ساهمت بشكل حاسم في توضيح الخط الايديولوجي للحزب واختياراته الاستراتيجية وأهدافه البعيدة والقريبة المدى.

وفي نفس السنة، برز للوجود لاول مرة التقرير الهام الذى كان قد أعده الشهيد المهدى بنبركة للمؤتمر الثاني للحزب، تحت عنوان: "الاختيار الثورى في المغرب"، فاحتجزته عناصر القيادة آنذاك وحالت دون طرحه، قبل أن تتولى الرجعية والامبريالية عملية التصفية الجسدية لقائدنا الراحل الشهيد المهدى بنبركة كجريمة شنعاء ارتكبتها ليس في حق الشعب المغربي وحسب، بل في حق كل الشعوب المكافحة وحركة التحرير عبر العالم.

وفي الوقت الذى كان فيه مناضلوا الحزب وأطره يتأهبون لعقد المؤتمر الوطني الثالث واحداث النقلة النوعية الضرورية في الخط السياسي للحزب وهيكله التنظيمي في اتجاه اختيار الاشتراكية العلمية كخط أيديولوجي واضح، والمركزية الديمقراطية كأسلوب تنظيمي ثابت، وذلك بعد نقد تجربة الكفاح الوطني التحررى

نقدا ذاتيا جريئا والاستفادة من دروسها استفادة كاملة، في هذا الوقت كانت العناصر اليمينية تتآمر على الحزب بأساليب خفية متسترة، بدأ بتأجيل المؤتمر الثالث المرة تلو الاخرى، وصولا الى اتخاذ مبادرة لا تنظيمية منفردة وخطيرة، وذلك في شكل تعاقد فوقي مع الجهاز البيروقراطي للاتحاد المغربي للشغل من خلال ما سمي بوحدة ١٩٦٧ بين الجهاز النقابي والحزب السياسي (!) والتي تلخصت نتائجها التنظيمية في شل كل هياكل الحزب وبث الخلط والغموض وسطها وتجميد النقلة النوعية التي كانت سارية في صفوفه على قدم وساق، وتأجيل المؤتمر الثالث الى أجل غير مسمى...

الصمود الكفاحي رغم المؤامرات الداخلية والخارجية

هكذا عاش الحزب سنتي ٦٧ ـ ١٩٦٨ مرحلة الغموض والجمود المطبق، لم يتم تجاوزها الا من خلال المبادرات التنظيمية التي انطلقت من جديد في صفوف القاعدة متجاوزة جمود المكتب السياسي البيروقراطي، واستهدفت فيما استهدفته تجذير التنظيمات الحزبية وسط الطبقات الشعبية الاساسية: الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء على الخصوص، وكذا فئات من الصناع والحرفيين والمثقفين.

وكان من نتائج هذا العمل التنظيمي الجاد والواسع النطاق تمكين الحزب من استرجاع حضوره وسط الجماهير، وبروزه من جديد كقوة منظمة هائلة، وبديل سياسي يحمل مطامح تلك الجماهير ويتجاوب معها أصدق تجاوب، رغم ما ظل يشوب خطه الرسمي من ضبابية وغموض.

وما كان لهذا البديل السياسي الجماهيرى المنظم الا ليثير فزع الطبقة الحاكمة من جديد، فبادرت كعادتها بشن حملة قمعية شرسة وواسعة النطاق على تنظيماته وقواعده، من خلال المؤامرة الثانية التي تعرض لها، مستهدفة تصفيته تصفية كاملة وابادة تنظيماته ابادة نهائية، والتي كان أحد فصولها محاكمة مراكش الكبرى سنة ١٩٧٠ التي مثل أمامها عشرات المناضلين من خيرة أبناء شعبنا، وحوكموا بأحكام قاسية جائرة وبتهم واهية مصنوعة.

واذا كانت هذه الحملة القمعية الشرسة قد خلفت خسارات بالغة في صفوف الحزب، فان هذا الاخير، وباعتباره يطمح لتمثيل القوات الشعبية وقيادة نضالها، لم يكن ليعرف الاستسلام أو التسليم للامر الواقع، وما كان على مناضليه وأطره المخلصة الا لتعمل على تضميد الجراح ولم الشتات، والاستعداد لمواصلة الكفاح في اطار نفس الخط الدائم: الاستفادة من دروس التجربة والوفاء لاهداف الجماهير.

هكذا شهد الحزب ابتداء من سنة ١٩٧٢، على الخصوص، نشاطا فكريا وسياسيا وتنظيميا هاما، مكّن التنظيمات الخلوية على الخصوص من استرجاع دورتها التنظيمية العادية، ومن فتح نقاش جدى ومسؤول حول واقع الحزب وآفاق تطوره، وتوجت كل هذه المجهودات بما اشتهر داخل الحزب بقرارات ٣٠ يوليوز ١٩٧٢ التي فسخت الوحدة الفوقية مع الجهاز النقابي البيروقراطي، ومكنت الحزب من استرجاع هويته السياسية وترتيب أوضاعه التنظيمية وتوثيق صلاته بالجماهير الكادحة. وفي سياق قرارات ٣٠ يوليوز، عقدت اللجنة المركزية اجتماعها العادى الذى لم ينعقد منذ سنين خلت وعملت على تجذير وتوضيح الخط السياسي الرسمي للحزب، كما تجلى من خلال البيان الصادر عنها بتاريخ ٨ اكتوبر ١٩٧٢، والذى جاء فيه على الخصوص:

"تذكر ـ اللجنة المركزية ـ بأن الاختيار الثورى للاتحاد الوطني هو الذى يعطي لتحركاتنا السياسية والنضالية اطارها الشامل الذى تسجل داخله القرارات السياسية المرحلية.

وتذكر كذلك بأن هذا الاختيار الثورى يستمد آفاقه وأبعاده من الاهداف الثورية التالية:

ـ استئصال جذور الهياكل الاقطاعية والرأسمالية الاستعمارية في بلادنا.

ـ حل مشكلة الحكم باقامة مؤسسات سياسية شعبية تمكّن الجماهير الشعبية من الرقابة الديمقراطية على أجهزة الحكم في كل المستويات.

ـ اقامة أسس اقتصادية خالية من أى مظهر من مظاهر النفوذ الاستعمارى وسيطرة الاقطاع وحليفته البرجوازية الكبرى لضمان توزيع عادل لثروات البلاد وانتاجها العام، يكون المستفيد الاول منه هو جماهير الشعب المسحوقة."

" (...) ولذلك، فان المعركة التي خاضتها وتخوضها القوات الشعبية بكل ضراوة، هي، في حقيقتها وجوهرها، معركة التحرير الشامل السياسي والاقتصادى والاجتماعي والثقافي بمدلوله الشعبي، أى التحرير الذى تحققه الجماهير بنضالها ولصالحها."

وكانت النتائج الهامة لهذا التصحيح السياسي والتنظيمي (قرارات ٣٠ يوليوز واجتماع اللجنة المركزية في ٨ اكتوبر ١٩٨٢) أن استرجع الحزب مبادرته من جديد لمواصلة كفاحه التحررى الديمقراطي وتمكين نفسه من تنظيمات قادرة على الاستمرار في جميع الظروف والدفاع عن نفسها وعن الجماهير، وممارسة كل أشكال النضال التي تفرضها طبيعة كل مرحلة مرحلة.

وهنا كان رد فعل الطبقة الحاكمة من جديد رد العنف المنقطع النظير، بدءا

باختطاف المناضلين الاتحاديين واعتقالهم ومطاردتهم في كل مكان، وصولا الى اعدام العديد منهم والحكم على العشرات الاخرين بأحكام تتراوح بين السجن المؤبد وعشرات السنوات سجنا نافذة، أصدرتها في حقهم المحكمة العسكرية بالقنيطرة سنة ١٩٧٣.

ولقد شكلت هذه الحملة القمعية، زيادة على ما ستعرفه الساحة السياسية المغربية ابتداء من أواخر سنة ١٩٧٣ من تغييرات وأطروحات جديدة، شكلت منعطفا هاما في تاريخ الحزب، سيدشن بدوره مرحلة طويلة من الصمود الكفاحي من جهة، والفرز والصراع الداخلي من جهة ثانية.

الصراع الداخلي والفرز النهائي (١٩٧٤ ـ ١٩٨٣)

لقد شهدت الساحة السياسية المغربية فعلا، منذ ذلك الحين، أى في أواخر ١٩٧٣/ بداية ٧٤، منعطفا جديدا في اطار ما سمي بـ"مسلسل التحرير والديمقراطية" و"السلم الاجتماعي" و"الاجماع الوطني" و"المغرب الجديد" وغير ذلك من الشعارات التي عبرت وتعبر عن سياسة الطبقة الحاكمة التي أقبلت أمام عزلتها الخانقة داخليا وخارجيا، على "انفتاح" موجه لبعض شرائح البرجوازية المتوسطة والصغيرة، مقابل تصعيد وتكثيف الحرب الطبقية الموجهة ضد الجماهير الشعبية، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. ولقد وجدت هذه الشرائح، ممثلة في بعض النخب السياسية المنتفعة والمعبرة عن مصالحها، وجدت مصلحة موضوعية في الانخراط في "المسلسل" المذكور لانه يلبي جزءا أساسيا من طموحاتها المصلحية الضيقة، سواء على مستوى مصالحها الاقتصادية الطبقية أو بالنسبة لاوضاعها السياسية على حد سواء.

وهذه الحقيقة التاريخية هي التي انعكست داخل الحزب، ببروز ونمو فئة برجوازية صغيرة دخيلة على الاتحاد وتقاليده في الصمود والكفاح، تلك الفئة التي استغلت ظروف القمع القاسية، وتشتت التنظيمات الحزبية اثر الحملة القمعية لسنة ١٩٧٣، لتسطو على الحزب وهيئاته القيادية الاساسية، وتفرض عليه خطا انهزاميا مستسلما وانتهازيا، وذلك باسم الوطنية والديمقراطية وغير ذلك من القيم العالية التي عملت على تشويهها وافراغها من مضمونها الحقيقي، واستعمالها كوسيلة ديماغوجية لمحاولة التغطية على تحالفها الطبقي والمصلحي مع الطبقة الحاكمة، وصولا الى خدمة هذه الاخيرة بشكل سياسي واضح من خلال ما أسمته بـ"المعارضة البناءة".

هذا هو عمق الخط اليميني الذى فرض نفسه على رأس الحزب ابتداء من سنة ١٩٧٤، وهذا هو النهج الذى استخلصته البرجوازية الصغيرة من تجربتها، أى العدول عن النضال الملتزم للخط الوطني التقدمي الحزبي الاصيل، والالتجاء للعمالة الطبقية والاستسلام.

أما بالنسبة للمناضلين الحقيقيين، وبالرغم من ظروف القمع والتشتت السالفة الذكر، فلقد توصلوا لخلاصات أخرى مناقضة لهذا النهج طبعا، مفادها:

أولا: أن التجارب التي مر منها الحزب كافية للتأكيد على أن ممارسة التكتيكات السياسية في غياب أفقها الاستراتيجي الواضح من جهة، ومن جهة ثانية القفز على المراحل واستعمال أشكال نضالية غير ناضجة قياسا بطبيعة الظرف ومستوى التنظيم سياسيا وجماهيريا.. أن كل ذلك لا يمكنه الا أن يؤدى للنكسات المتتالية، وأن لا بديل أمام المناضلين سوى التوجه بكل حزم وعزم نحو انجاز مهام بناء الحزب الثورى، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، أى حزب الجماهير الكادحة المتشبع بنظرية الطبقة العاملة: الاشتراكية العلمية كخط أيديولوجي لا رجعة فيه، القادر تنظيميا على تأطير وقيادة نضال تلك الجماهير قيادة سياسية سديدة تراعي مستلزمات كل مرحلة مرحلة دونما سبق ولا انتظارية، وصولا الى تحقيق أهداف التحرير الكامل والديمقراطية والاشتراكية.

ثانيا: لقد أصبحت المهام النضالية مزدوجة منذ ذلك الحين: فمن جهة مواجهة سياسة الطبقة الحاكمة والنضال ضدها والعمل النشيط على استمرار المسيرة الاتحادية الكفاحية، ومن جهة ثانية مواجهة "الطابور الخامس" داخل الحزب، أى الاتجاه اليميني المندس، وفضح وتعرية مواقفه وأطروحاته، ومصارعته صراعا فكريا وسياسيا ديمقراطيا لا هوادة فيه، وصولا الى تحرير الحزب من هيمنته ونفوذه.

هذه هي المهمة الصعبة الشاقة التي تصدى لها الاتحاديون المخلصون والتي تجنبوا فيها أى تطرف أو انشقاق سلبي، بل اعتمدوا الصبر الثورى وطول النفس حتى تتأكد أقوال وأفعال كل طرف بالملموس ومن خلال الوقائع والاحداث المواقف الممارسة فعلا، وصولا الى الحسم العلني أمام الجماهير، لان قضية الاتحاد لا تعني الاتحاديين وحدهم، بل كافة الجماهير الكادحة التي وضعت ولا زالت تضع ثقتها بالحزب وتعلق عليه آمال الانعتاق.

هكذا شهد الحزب فعلا صيرورة النضال والفرز والتوضيح الداخلي في نفس الوقت ـ والتي دامت ما يقرب من ١٠ سنوات ـ بأخذ وعطاء مع القضايا المطروحة في الساحة، حيث برز داخل الحزب خطان متناقضان واستراتيجيتان متناحرتان تعايشا لفترة، وتصارعتا أفقيا وعموديا مدة غير قليلة، قبل أن يصل بهما الصراع الى

مرحلة اللارجعة والتوضيح والحسم النهائي.

الخط الاول، خط يميني اختار الغموض الايديولوجي باسم الخصوصية، واندفع في أحضان الطبقة الحاكمة ليخدم مصلحتها السياسية أكثر مما تستطيع أن تخدمها هي نفسها، واتسمت مواقفه عربيا بالتخاذل والتزكية الضمنية لنهج كامب ديفيد، ودوليا بالمشاركة الخجولة فيما عرف بالفرع الافريقي للاممية الثانية، واختار تنظيميا تمييع تنظيمات الحزب وجعل دورها باستمرار ينحصر في دور الكتلة الهلامية التي تستعمل في أحسن الحالات كورقة تفاوضية في اطار المساومات الخفية مع الطبقة الحاكمة.

أما الخط الثاني، فهو الخط الاتحادى الاصيل الوفي لتضحيات الشهداء والمناضلين والملتزم باختيارات الحزب الاساسية التي قوامها الاشتراكية العلمية كخط أيديولوجي واضح، والنضال الوطني الديمقراطي المستقل عن الطبقة السائدة، بل الموجه ضد مصالحها، لانه يدافع عن مصالح الجماهير، والخط العربي القومي الملتزم بالقضية الفلسطينية كقضية وطنية، والنضال الاممي جنبا الى جنب مع قوى التحرر والتقدم والاشتراكية وفي معسكرها المعادى والمكافح ضد معسكر الامبريالية العالمية والرجعية المحلية.

وكان من الطبيعي أن يتناقض الخطان ويتصارعا خلال مسيرة النضال والفرز هذه، وبالنسبة لكل قضية من القضايا الاساسية المطروحة التي نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر:

ـ الموقف المبدئي للاتحاد من مسألة السيادة الوطنية على كافة التراب المغربي ومضمون التحرير الذى ناضل ويناضل من أجله منذ تأسيسه من جهة، ومن جهة ثانية انخراط المكتب السياسي، الممثل الرسمي للاتجاه اليميني داخل الحزب فيما سمي بـ"الاجماع الوطني" بدون قيد ولا شرط وبشكل ذيلي للطبقة الحاكمة،

ـ الديمقراطية كهدف ووسيلة كما طرحها الحزب منذ الستينات من جهة، ومن جهة ثانية لعبة "المسلسل الديمقراطي" الرامية الى تشويه مفهوم الديمقراطية وجعلها مجرد واجهة شكلية للتغطية على ديكتاتورية الطبقة الحاكمة بتزكية من النخب السياسية المستفيدة من تلك اللعبة، وعلى رأسها المكتب السياسي والاتجاه اليميني الذى يمثله،

ـ الموقف المعادى لزيارة السادات للقدس وما تلاها من خيانات قومية، والذى اعتبره المكتب السياسي خطأ في مستوى خطأ الزيارة نفسها، بعد أن التقت عناصر المكتب السياسي نفسها بأقطاب الصهيونية البارزين بدعوى الحوار،

ـ الموقف من الحرب العراقية الايرانية المدمرة التي تحيّز فيها المكتب

السياسي الى جانب العراق بدعوى مساندته قوميا في "حربه ضد الفارسيين"!...

ـ الموقف من المعسكر الاشتراكي الذى وضعه المكتب السياسي في نفس المكانة والمرتبة مع المعسكر الامبريالي ...الخ.

ان مجمل هذه التناقضات الداخلية والخارجية،في نفس الوقت، قد أدت بالمكتب السياسي عمليا الى الانفضاح التدريجي أمام المناضلين والرأى العام تمهيدا لانشقاقه الواضح والعلني عن الحزب وخطه الحقيقي، كما تجلى من خلال تنكره لقرارات اللجنة المركزية ـ وهي أعلى هيئة تقريرية بعد المؤتمر ـ والتي قررت في دورتها العادية ليوم ٨ ماى ١٩٧٩ وضع حد نهائي لاية مشاركة حزبية فيما سمي بالمسلسل الديمقراطي الذى انفضحت طبيعته للخاص والعام وأمام الرأى العام الداخلي والخارجي على اثر مهزلة الانتخابات المزورة لسنة ١٩٧٧، والقمع الوحشي الذى تسلط على المناضلين النقابيين لمجرد ممارسة حق من حقوقهم الديمقراطية المشروعة ـ حق الاضراب ـ والهجمة الشرسة التي تعرضت لها كل أشكال الحريات الفردية والعامة....

هكذا كان قرار الحزب من خلال أعلى هيئة له، قرارا نضاليا منسجما مع الجماهير ونضالاتها، ومع واقع التجربة المعاشة، ذلك القرار الذى لم يكن بامكان المكتب السياسي أن ينضبط له أو ينسجم معه، نظرا لطبيعته نفسها ولطبيعة البرجوازية الصغيرة التي يمثلها. ولقد انعكس عجزه هذا باضطراب سياسي تام، وبفقدانه لاى موقف منسجم ولاية مصداقية، فرأيناه كيف مارس مهزلة انسحاب النواب "الاتحاديين" من البرلمان، ثم عودتهم اليه بشكل مخجل وبـ"صفة شخصية" على حد قولهم، وبشكل يثير السخرية والشفقة حقا.

والى جانب انشقاقه السياسي هذا، وأمام دفاع المناضلين عن حزبهم وتشبثهم بخطه ومواقفه التقدمية الشجاعة، وبعد أن اكتشف أنه فقد الاغلبية داخل الحزب وأنه متجه نحو التهميش والعزلة الكاملة، أمام كل هذا راح المكتب السياسي يكمل انشقاقه السياسي بانشقاق تنظيمي من خلال ضرب التنظيمات القاعدية والتحدى لقراراتها الديموقراطية، والطعن في أجهزتها الشرعية المنتخبة ديموقراطيا وتنصيب الاجهزة المصنوعة محلها وطرد خيرة المناضلين والتآمر عليهم بتنسيق مع جهاز القمع في واضحة النهار، كما اتضح من خلال محاكمة بني ملال كنموذج عن أسلوب التآمر والتواطؤ المكشوف.

ولقد عرف الانشقاق السياسي والتنظيمي الذى قاده المكتب السياسي من فوق آخر تطوراته من خلال اجتماع اللجنة المركزية في ٨ ماى ١٩٨٣ الذى برزت فيه قوات القمع جنبا الى جنب مع المكتب السياسي، وتحالفا معا لحسم الصراع داخل

الحزب بقوة الهراوات وباعتقال عشرات المسؤولين الاتحاديين ومحاكمة ٣٣ مسؤولا من بين أعضاء اللجنة المركزية واللجنة الادارية ـ ومن أشرف المناضلين المغاربة الاوفياء ـ بأحكام قاسية، ولاسباب حزبية داخلية بحتة...

ومع هذه الواقعة يكون الاتجاه اليميني قد انفضح بصفة نهائية، ويكون الاتحاد قد تخلص من نفوذه وهيمنته، ويكون الصراع الداخلي قد استنفذ كل مراحله السياسية والتنظيمية. وهذا ما سجله البيان التاريخي الصادر عن أعضاء اللجنة الادارية واللجنة المركزية يوم ٨ ماى ١٩٨٣، والذى جاء فيه على الخصوص:

..."ان أعضاء اللجنة الادارية وممثلي الاقاليم الشرعيين:

"ـ يؤكدون على أن التجمع الذى عقده ما يسمى بالمكتب السياسي يوم الاحد ٨ ماى ١٩٨٣ هو اجتماع غير شرعي في شكله ومضمونه وما هو الا تكريس للعملية الانشقاقية التي قادها ونفذها هذا المكتب منذ ما قبل المؤتمر الوطني الثالث.

"ـ يعلنون ان "القرارات" الصادرة عن هذا التجمع مجردة من أى شرعية حزبية تجرد هذا التجمع نفسه من نفس الشرعية الحزبية، وبالتالي فهي غير ملزمة للقواعد والتنظيمات الحزبية.

"ـ يعلنون أن ما يسمى بالمكتب السياسي بعمله التخريبي والانشقاقي وبمحاولاته اليائسة لتصفية الخط الصحيح للحزب وبالمتاجرة برصيده الجماهيرى النضالي البطولي التاريخي العظيم الذى شيده الشهداء أمثال المهدى بنبركة وعمر بنجلون وغيرهما والمناضلون المخلصون لحركة التحرير الشعبية بأرواحهم وتضحياتهم قد كشف عن هويته التآمرية والتحريفية والعميلة، ووضع نفسه في موقعه الطبيعي بجانب الانتهازيين والوصوليين والمستغلين وكافة خصوم الجماهير الشعبية، وبذلك فان ما يسمى بالمكتب السياسي قد فقد نهائيا اية صفة لتمثيل الاتحاد الاشتراكي والنطق باسمه والتعبير عن مواقفه.

"ـ يعلنون فصل أعضاء ما يسمى بالمكتب السياسي من صفوف الاتحاد الاشتراكـــي.

"ـ يؤكدون تحملهم لكافة مسؤولياتهم الحزبية في اطار مبادئ ومقررات الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الى حين انعقاد المؤتمر الوطني للحزب.

"ـ يدعون جميع المناضلين الاتحاديين الى المزيد من الوعي واليقظة والتعبئة لتركيز التنظيمات الحزبية واستكمال هيكلتها على جميع المستويات حتى يكون المؤتمر الوطني المقبل معبرا حقيقيا عن ارادة المناضلين الحزبيين.

"ـ يعلنون أن الاتحاد الاشتراكي كاستمرار لحركة التحرير الشعبية وكطليعة للكادحين، وفي مقدمتهم الطبقة العاملة سيظل صخرة شامخة تتحطم عليها كل

الدسائس والمؤامرات أيا كان مصدرها وكيفما كانت طبيعتها.

"وسيعمل المناضلون الاتحاديون الملتحمون بالجماهير الشعبية الذين اعتادوا مواجهة كافة أنواع القمع بالتضحية والصمود على تجاوز كل العراقيل والصعاب لتحقيق مطامح الجماهير الشعبية في التحرير والديموقراطية والاشتراكية".

ومما زاد هذا الواقع تكريسا ـ واقع انفصال الاتجاه اليميني عن الحزب ـ اقبال المكتب السياسي على عقد ذلك التجمع الفولكلورى الذى سماه بـ"المؤتمر الرابع" بكل تحد للشرعية الحزبية كما سطرها القانون الداخلي ولارادة القواعد المنظمة المناضلة والهيآت التقريرية الشرعية. ولم يكن هذا التجمع في الحقيقة سوى اعلانا رسميا من طرف اليمين على تكوين اطاره المستقل الخاص به، وانسلاخه نهائيا عن الاتحاد وخطه الكفاحي ومبادئه ورصيده وثراته الذى بناه المناضلون بدمائهم ومعاناتهم وتضحياتهم الجسام.

هكذا توجت مرحلة طويلة من الفرز والصراع الذى فرضته التناقضات الداخلية للحزب، والتي لم تولد من عدم، بل ان بوادرها وجذورها تمتد الى تأسيس الحزب نفسه... تلك التناقضات التي نمت وتطورت بموازاة تطور الصراع الطبقي العام في البلاد، بدءا بالتعايش والتساكن الى الحسم النهائي ومرورا بمراحل الفرز جميعها. وكانت من نتائج صراعها المتصاعد هذا، من جهة: تساقط التوجهات والاطروحات والممارسات البورجوازية الصغيرة سواء كخط نقابي اقتصادى ضيق، أو كخط اصلاحي مغامر وانقلابي.. ومن جهة ثانية: بروز الاتحاد اليوم كحزب وطني تقدمي مؤهل لاستكمال بناء نفسه بناء ثوريا، بما يقتضي ذلك من توضيح كامل في خطه الايديولوجي، ومن تحديد في برنامجه السياسي والجماهيرى، ومن ضبط في سيره التنظيمي وفق مبدأ المركزية الديموقراطية.

خاتمـــــة

لم نكن نطمح من خلال هذه العجالة الى تناول تاريخ الاتحاد النضالي بكل تفاصيله والمعطيات والعوامل المؤثرة فيه داخليا وخارجيا، لكن فقط رسم صورة تقريبية للمراحل الاساسية التي اجتازها والمشاكل الجوهرية التي واجهها، ومن ثم ابراز بعض الخلاصات من هذه التجربة، وهي التي نأتي على ذكرها الان:

ـ لقد واصل الاتحاد مسيرته النضالية منذ أزيد من ربع قرن، قدم خلالها العديد من الشهداء من خيرة أبناء شعبنا، وقاسى مناضلوه كل أنواع القمع والاضطهاد متمثلة فيما يعادل قرونا من الاحكام الظالمة بالسجن، وعشرات الاغتيالات السياسية

والاختطافات وحالات التشرد والمنفى.. كل ذلك من أجل تحرر وطننا، وانعتاق شعبنا وخروجه من ظلمات الاستبداد والاستغلال الى نور العدالة الاجتماعية والعيش الكريم.

ـ الا أن مقارنة بسيطة بين حجم التضحيات من جهة، ومستوى المكتسبات من جهة ثانية، توضح لنا الضعف النسبي لهذه الاخيرة، ونقصد بالمكتسبات هنا ما يتحقق للجماهير المغربية ككل سواء على مستوى عيشها اليومي وحقوقها الاجتماعية والديموقراطية أو بالنسبة للمصالح العليا للوطن بصفة عامة. وهذا الخلل بين حجم التضحيات الجسيمة، وضعف المكتسبات وتعاقب النكسات والتراجعات التي شهدتها مسيرة الحزب، لا منطق فيه ولا تفسير له الا بسلسلة الخيانات والانحرافات والمغامرات التي عرفها الاتحاد وواكب فرزها واندحارها التدريجي عبر مسيرته النضالية هذه.

ـ والواقع اليوم، وبالرغم من تلك الخيانات والانحرافات المتكررة، وبالرغم من أفواج الانتهازيين التي نمت وترعرعت في صفوف الحزب قبل أن تعبر في اتجاه الالتحاق بالعدو الطبقي، وبالرغم من هيمنة قيادات متخلفة استمدت سلطتها ونفوذها من ماضيها الوطني المحاط بهالة من الاساطير، قبل أن تظهر بوجهها الحقيقي وخطها الاصلاحي ـ المغامر الذى يخدم موضوعيا نفس العدو الطبقي.. بالرغم من كل هذا، لا زال الاتحاد واقفا صامدا مستمرا في مسيرته الكفاحية من أجل التحرير والديموقراطية والاشتراكية...

ـ واذ نسجل هذا المكسب بكل فخر واعتزاز، كما نسجل تجاوب الجماهير الشعبية مع شعارات الحزب في ضوء الفرز العام الذى جرى في الساحة المغربية ـ وليس فقط داخل الحزب ـ فاننا نعي تمام الوعي أن الشعارات لا تكفي، وأن الصمود والاستمرارية لا معنى لهما الا في اتجاه الجعل من الحزب حزبا ثوريا حقيقيا، يندمج اندماجا عضويا بالجماهير الكادحة وعلى رأسها الطبقة العاملة ويترجم طموحات تلك الجماهير ترجمة ملموسة باحتلاله الصفوف الامامية في نضالها اليومي، ويعمل بحزم وثبات وتبصر على توجيه وقيادة ذلك النضال في اطار الخط الوطني التقدمي المستقل.

وتلك هي الاهداف الاساسية التي وضعها الحزب على عاتقه، وسوف لن يدخر جهدا ولا تضحية من أجل تحقيقها.

نحو تصحيح المنهج في تناول القضية الفلسطينية

ما أكثر ما كتب وقيل حول القضية الفلسطينية، فقد استهلكت من الحبر والورق أكثر من كل القضايا المماثلة، ومعركة الكلمات بين معسكر الانصار والاعداء وكذلك داخل المعسكر الواحد مفتوحة منذ بداية هذا القرن. لذلك لا تبدو هناك أية حاجة الى اضافة كمية من الحديث عن القضية الفلسطينية، بل الى منهج عربي جديد في تناولها كجزء من عملية مراجعة شاملة تساعد على الخروج بها من مأزقها الراهن.

ان نظرة سريعة الى المعركة الاعلامية الدائرة حول فلسطين تظهر هشاشة المنهج العربي في تناول القضية الفلسطينية، بالمقارنة مع المنهج الصهيوني المقابل.

فالمنهج الصهيوني يظهر بشكل متكامل من خلال سياسة اسرائيل الاعلامية ومن خلفها الاجهزة الغربية الدائرة في فلكها، هذه السياسة التي تتمحور حول تقديم أنسب الصيغ للمشروع الصهيوني وبثها على مستويات مختلفة. ففي الاوساط الصهيونية داخل الارض المحتلة وخارجها، يوجه الخطاب الصهيوني بهدف المزيد من التعبئة والتحريض والتحذير من الخطر العربي. أما باتجاه الرأى العام، فيوجه الخطاب من أجل المزيد من التعاطف وتشويه صورة الانسان العربي ومواقفه.

وحتى الاوساط العربية لها نصيب من الخطاب الصهيوني، لا لشيء الا لزرع التفرقة وروح الهزيمة والاحباط.

هذه السياسة الاعلامية محكمة العناصر، محددة الاهداف، متطورة الاساليب ومتجانسة مع الخطط الصهيونية الاخرى في السياسة والاقتصاد والحرب.

أما المنهج العربي، موضوع هذا التحليل، المتمثل في شقه الاول بمحاولات منظمة التحرير الفلسطينية وأنصارها الرد على بعض المواقف الصهيونية في أوساط

الرأى العام أو الخطاب الموجه الى الاوساط العربية بهدف تبرير الوجود والدفاع عن شرعية العمل.. هذا المنهج لا يصل في أى من الاحوال الى مرحلة الاعلام الهجومي الموجه الى الاوساط الصهيونية نفسها.

أما الشق الثاني من المنهج العربي، فيتمثل بالحملات الموجهة الى الاوساط الفلسطينية والعربية من قبل أطراف فلسطينية وعربية ترفع شعار الحرص على القضية الفلسطينية، بل تقدم نفسها كطليعة للعمل من أجلها. ان طبيعة هذا الاتجاه تتمثل في التطرف يمينا أو يسارا، أما خطورته فتكمن في أنه اختلط بالموقف العربي العام وطغى عليه، اما باتجاه تبرير أخطاء م. ت. ف بدعوى الدفاع عن الشرعية والاستقلالية، أو باتجاه تحطيمها باسم الثورية والتقدمية.

ان كلا المنهجين يلتقيان في تضليل الانسان العربي وهدر طاقاته وتشتيت جهوده، كما يلتقيان في وضع الانزلاق باتجاه الخط الصهيوني العام الذى يعتبر تعطل الجبهة الداخلية العربية وتآكلها أهم أسباب انتصاره واستمراره.

ان الحاجة تبدو ملحة أكثر من أى وقت مضى الى تصحيح المنهج العربي في تناول القضية الفلسطينية، وهو ما يحتاج الى جهد جماعي ودراسات نقدية معمقة لا يشكل هذا النص الا مقدمة متواضعة لها. وفي انتظار انجاز هذا المشروع الكبير، سنحاول استعراض أهم المحاور الرئيسية التي يمكن أن تقام عليها عملية التصحيح المقترحة.

١ ـ طبيعة الصراع

منذ أن تكرست فكرة الدولة القومية في أوروبا كأساس للتنظيم السياسي، ظهرت من حديد المسألة اليهودية المتمثلة في صعوبات التعايش والاندماج لفئة من اليهود في المجتمع المسيحي، هذه الظاهرة المتعددة الاسباب والمظاهر تفاقمت في ظل التوجه الاوروبي لتنظيم الحياة السياسية في شكل يتطابق فيه مفهوم الامة على مفهوم الشعب ليشكل أساسا لشرعية الدولة ومصدر سلطتها.

وقد أثير الجدل في ذلك الوقت حول ما اذا كان اليهود يشكلون جزءا من الامم التي يعيشون فيها. وقد ظهرت تيارات في أوروبا ترد بالنفي وتعتبرهم خارج جسم الامة ولا يحملون فيها، وصادف ذلك وجود الرغبة الاوروبية بالتوسع الاستعمارى عن طريق الهجرة والسيطرة على المناطق الغنية أو الاستراتيجية في آسيا وافريقيا، مما أعطى مفهوم الهجرة الاستعمارية مبررا أخلاقيا ودوافع سياسية واقتصادية. لقد كانت هذه الاجواء القومية الاستعمارية ملائمة لحلم بعض اليهود في التخلص من

مشاكلهم بأوروبا والحياة في دولة يهودية مستقلة، وهو ما تبلور على شكل حركة سياسية يهودية: الصهيونية.

لقد عبرت الايديولوجية الصهيونية عن نفسها وما زالت أن هدفها هو اقامة دولة لكل اليهود على كل فلسطين، كيفما كانت الوسائل ودون الاخذ بالاعتبار حقوق سكانها العرب الفلسطينيين.

وبعد قيامها عام ١٩٤٨، بقيت اسرائيل أمينة لهذا المبدأ وكرسته عمليا بالتوسع والعدوان. اذن فطبيعة الصراع مع الصهيونية مصيرى لا مهادنة فيه، دائم بدوام الفكر الصهيوني داخل أو خارج فلسطين، صراع يأخذ كل الاشكال آنيا ومستقبلا.

٢ ـ ظروف الصراع

مع بداية هذا القرن تفجر الوعي القومي لدى الشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار وارتفعت دعوات التحرر والاستقلال، وهكذا كان الشأن بالنسبة للوطن العربي الذى دخل جناحه الشرقي الحرب العالمية الاولى الى جانب أوروبا ضد تركيا على أمل اقامة الدولة العربية الموحدة. ولكن الدول الاوروبية كانت لها حساباتها وأطماعها الاستعمارية، فكانت قد احتلت الشرق العربي بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو بين فرنسا وبريطانيا ووضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وتعهدت بريطانيا على لسان وزير خارجيتها بلفور بمساعدة اليهود على اقامة وطن قومي لهم في فلسطين.

وعلى أنقاض الحلم بالدولة العربية الموحدة، تكرس التقسيم الاستعمارى ليأخذ شكل كيانات عربية ذات أنظمة سياسية عائلية/ عشائرية مرتبطة بصانعيها لا هم لها الا الدفاع عن حدودها واستمرارها، الامر الذى أذكى نار التنافس والصراع بين أبناء الشعب الواحد وخلق مسيرات مختلفة من التطور الاجتماعي والثقافة السياسية شكلت بالتدريج محورا للانتماء بديلا عن الشعور القومي.

أما الشعب العربي الفلسطيني الذى كان عليه أن يواجه الاستعمار البريطاني والمشروع الصهيوني معا، فلم يتحقق له أى مستوى من الكيانية السياسية.

في عام ١٩٤٨، استطاعت الحركة الصهيونية اقامة كيانها الاستعمارى في فلسطين مستفيدة من الدعم الاستعمارى ومن غياب المواجهة العربية الكافية. وانتهت هذه الجولة باقتسام فلسطين بين الحركة الصهيونية وامارة شرق الاردن ومصر. وتشتت الشعب الفلسطيني بين هذه الكيانات الثلاث وفي عشرات من مخيمات

اللاجئين يعيش حالة من اليأس والغربة، فصعبت عليه ظروف الصراع، وغيّبت هويته وأدخلت قضيته عام النسيان !.

٣ ــ وسائل الصراع

لم يطل الوقت حتى عادت الصحوة للشعب الفلسطيني وعاد يبحث عن ذاته من جديد، حيث نشطت حركته السياسية في نهاية الخمسينات وتمحورت حول خيارين رئيسيين :

الاول : الانخراط في الاحزاب السياسية العربية القائمة (بعث، قوميين، اخوان مسلمين، شيوعيين) والعمل من خلالها لاحداث تغيير في الواقع العربي باتجاه النهضة والتحرير. وقد كانت لهذا الاتجاه مبرراته : ان طبيعة الصراع تستدعي تعبئة القوى العربية ولا يمكن تعبئتها الا من خلال أطرها ومنظماتها وأنظمتها "التقدمية"، وأن تحسّن الوضع العربي سينعكس على القدرات العسكرية العربية التي ستتولى تحرير فلسطين.

الثاني : انشاء تنظيمات فلسطينية مستقلة تتولى الكفاح المسلح ضد اسرائيل بعد أن تبين عجز الانظمة العربية وسلبيتها، من خلال طبيعة علاقتها مع شعوبها وارتباطاتها الخارجية. ولقد اعتمد هذا الخيار على الكفاح المسلح كطريقة لتعبئة الجماهير العربية وللتعبير عن الهوية الفلسطينية المهددة بالذوبان.

ان التغيرات التي شهدتها المنطقة العربية والعالم أجمع في بداية الستينات، من فشل محاولات الوحدة والانتصارات التي تحققت في الجزائر وفيتنام، دعّمت الخيار الفلسطيني الثاني لدى الجماهير الفلسطينية والعربية ودفعت الدول العربية الى البحث عن خلق وسيلة للصراع مع اسرائيل تعفيها من مسؤولية الحرب المباشرة وتبرر لها تخاذلها أمام جماهيرها وتحتوى ظاهرة الكفاح المسلح التي بدأت تظهر على السطح.

بهذه الدوافع، عملت الدول العربية في مؤتمر القمة الاول ــ ١٩٦٤ ــ على انشاء منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الشقيرى. لقد بدأت المنظمة حياتها عرضة للرفض والقبول والتجاذب بين الدول العربية. وقد كانت شرعيتها وامكانياتها محدودة باتفاق الدول العربية أو قدرة الشقيرى على التملص من القيود العربية والتحايل عليها. وقد زاد وضع المنظمة صعوبة معارضتها من قبل اتجاه الكفاح المسلح، مما خلق حالة من عدم التطابق والانسجام بين الشرعية السياسية التي تمثلها المنظمة والشرعية النضالية التي تمثلها فتح.

الا أن حرب ١٩٦٧، قد أضافت معطيات جديدة لصالح الكفاح المسلح، حين أصبح في صدام مباشر ويومي مع العدو الصهيوني، وبعد أن حاولت معظم الدول العربية تبرير فشلها في الحرب بدعم حركة المقاومة والمشاركة فيها.

ولقد تطورت وسيلة الصراع الفلسطينية حين انتخب ياسر عرفات على رأس منظمة التحرير، الامر الذى أدخل الصراع بكل مستوياته الى مرحلة جديدة.

٤ ــ الوضع الراهن للصراع

بعد عام ١٩٦٩، دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة، فلقد أصبح لاول مرة نظام سياسي فلسطيني يجمع تنظيميا كل القوى السياسية العاملة في الساحة الفلسطينية وله الحد الادنى من الالية السياسية في تحديد الاهداف المرحلية وصياغة السياسات العامة للوصول اليها. ولكن نقطة البداية في تحليل الوضع الراهن هي أنه كلما تقدمت منظمة التحرير في لعب دور النظام الممثل للشعب الفلسطيني، تقدمت معها صعوبة عملها وثقل مهامها. فقد ورثت المنظمة بشكلها الجديد الحلم الفلسطيني بالتحرير الكامل، وألقت الدول والتنظيمات العربية على عاتق المنظمة هذه المسؤولية، بينما لم تستطع المنظمة بامكانياتها المحدودة القيام بهذا الدور أو التقدم نحوه، وهو ما يلخص مأزقها الراهن الذى يتمثل في المستويات التالية :

ــ الوضع الدولي : لم تعد القضايا الكبرى من حجم القضية الفلسطينية ملكا لاصحابها فقط، فنحن نعيش في نظام دولي تحكمه التحالفات وموازين القوى. وقد استطاعت اسرائيل، نظرا لجذورها الاوروبية وطبيعتها الاستعمارية، التحالف مع معسكر الغرب الذى يرى في وجودها تكفيرا عن موقفه الشوفيني نحو اليهود، كما يرى فيها امتدادا لثقافته وحضارته، وموقعا متقدما للدفاع عن مصالحه عند الحاجة. وقد تمكنت اسرائيل فعلا من توفير القدر الكافي من الدعم الاوروبي لسلوكها العدواني أو السكوت عليه.. كل ذلك بفضل الدعم والتغطية الامريكية لهذا السلوك.

وفي المقابل، ليس لدى منظمة التحرير الفلسطينية أى مصالح جغرافية أو اقتصادية تغرى الاوروبيين ويمكن الضغط عليهم بها، بينما استحال توظيف الامكانيات العربية مجتمعة بسبب الخلافات العربية أو النكاية بالمنظمة أو لضعف وتخاذل بعض الانظمة العربية وتحالف بعضها الاخر مع المعسكر الغربي تحالفا واضحا. أما المعسكر الاشتراكي، فرغم موقفه المتضامن مع القضية الفلسطينية، الا أن دوره بقي محدودا جدا في هذا المجال، سواء لهزالة الموقف العربي، أو القيود

الايديولوجية والتاريخية التي تحكم علاقته بالمنطقة.

ـ الوضع العربي: شكلت القضية الفلسطينية منذ البداية عاملا رئيسيا في السياسة العربية وما تزال، حيث تشكل نقطة تقاطع مصالح الانظمة العربية على تناقضها، ومادة رئيسية لشعارات وحملات هذه الانظمة. كما شكلت القضية الفلسطينية نقطة التقاء مشاعر ونضالات الجماهير العربية التي كانت وستبقى وفية لهذه القضية، قضيتها الاولى.

ولكن مع الاسف، تبقى امكانيات الجماهير العربية لدعم القضية الفلسطينية حبيسة أوضاعها الاقليمية المتسمة بالقيود الرسمية ومصاعب الحياة اليومية.. ليبقى الدور الرئيسي للحكومات تتعامل مع القضية من موقع الحذر تارة أو التوظيف والاحتواء تارة أخرى، دون الوصول الى الدعم المنتظر الذى يحتاجه الفلسطينيون في معركتهم الكبرى.

لقد بقيت المنظمة طيلة حياتها أسيرة هذا الوضع العربي، تحاول التوفيق بين التعامل مع المحيط العربي كضرورة وظيفية وكأمل في تحقيق العمق العربي الثورى من ناحية وبين الحفاظ على استقلاليتها في مواجهة محاولات التخريب والاحتواء دون الوصول الى القطيعة من ناحية ثانية. وقد نجحت المنظمة في تخطي الكثير من العقبات في هذا المجال بشيء من الخسائر، الا أن خطورة هذا الوضع تكمن في تأثيره على البنية الداخلية للمنظمة التي شكلت ألغاما موقوتة تنفجر بالمناسبات.

ولقد تعقد الامر بعد خروج مصر من الساحة العربية وباشتعال الحرب العراقية الايرانية، حيث ضاقت حدود اللعبة لتنحصر في النهاية بين سوريا والاردن.

وهكذا، فان غياب التضامن العربي من حول القضية الفلسطينية ينعكس سلبيا على وضعها الدولي وعلى وضعها الداخلي.

ـ الوضع الفلسطيني: ان الوضع الدولي والعربي قد حطا بثقلهما على الوضع الفلسطيني الداخلي. فبعد خروج المنظمة من لبنان، الموقع الاخير الذى يمكن التعبير فيه لارادة فلسطين، امتد الشتات الجغرافي للحركة الفلسطينية الى شتات سياسي، حيث أصبحت بعض الدول المضيفة أكثر قدرة على التأثير على أطراف فلسطينية لتوظيفها وأصبح الظرف مناسبا للتعبير عن عدم الاتفاق بشكل قطيعة تغذيها الرغبة في الانتقام والطموح الى القيادة.

ومن الجانب الاخر، تعطلت حركة التفاعل السياسي داخل الاطر التنظيمية

الفلسطينية، الامر الذى كرس ظاهرة التشخيص ورفع احتمالات الوقوع في الاخطاء والممارسات المنفردة. ان الوضع الفلسطيني اليوم يعيش حالة من الغموض والفوضى أشبه بمرحلة الخمسينات، من حيث محدودية مشاركة الفرد الفلسطيني في صنع مستقبله، واشتداد الحصار العربي الرسمي، وتهيئة الظروف العامة لتمرير المشروع الصهيوني.

ورغم كل هذا، يبقى المكسب الرئيسي من تجربة السنوات الماضية مجسّدا في الهوية الوطنية المستقلة التي اكتسبها الانسان الفلسطيني، وهو على استعداد للحفاظ عليها والتصدى لكل من يهددها أو يسيء اليها، سواء باسم الشرعية أو الثورية.

* * *

لقد أثبتت تجربة الثورة الفلسطينية أن قضايا الشعوب الكبرى يجب أن تنطلق من الانسان نفسه، بأن يكون على مستوى من القناعة والتعبئة والوعي بمشكلته: أسبابها وماهيتها وطريقة حلها، وأن تتوفر له وبمشاركته أفضل الظروف لتكتيل جهوده وصبها في استراتيجية محكمة لتحرير الارض والانسان... كل هذا قد يبدو بديهيا ولكن الاهم من ذلك، هو القدرة والشجاعة على متابعة ما تم الاجماع عليه من مكاسب وأهداف واضحة، وتقييم حصيلة المسيرة النضالية وتكييفها حسب المستجدات وضمن الارادة الوطنية الجماعية.

ان حجم الصعوبات التي واجهتها منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن وحدها هي السبب في المأزق الحالي، بل ان جزءا من المسؤولية يقع على عاتق المنظمة نفسها، حين أهملت أهمية دور الانسان الفلسطيني واكتفت بالحد الادني من المشاركة الفلسطينية وعوضتها بأوهام ثورة المناورات والتاكتيكات السياسية الظرفية التي ينتهي مفعولها بانتهاء التناقضات العربية التي قامت على أساسها...

ان تصحيح المنهج يقتضي اعادة تقييم الواقع والاعتماد أكثر على الانسان الحر الواعي المشارك في تنظيم ديمقراطي هو صانعه وحاميه، تنظيم يعتمد كل وسائل النضال بدون خلط أو وهم في الاهداف والتحالفات والوسائل.

أبو الحكم

نماذج عن مأساة حقوق الانسان في الوطن العربي

تتسم النظم التشريعية والادارية والسياسية في غالبية البلدان العربية بكونها موجهة للحفاظ على مصالح وامتيازات الطبقات الحاكمة في ارتباطها مع مصالح ومراكز القرارات الامبريالية، أى للحفاظ على بنيات التبعية في الوطن العربي، بنهب الخيرات الوطنية عبر استغلال وتفقير الجماهير الكادحة واخضاع الشعوب العربية بمختلف أساليب وتقنيات القهر الاقتصادى والسياسي والفكرى. ولذلك يتركز الحرص الاساسي للانظمة العربية على تهميش الجماهير وابعادها عن القرار والتوجيه. فمساهمة الجماهير لا تتعدى عند هذه الانظمة مفهوم دعم السلطة والتصفيق لمقرراتها. أما ابداء الرأى والقدرة على التعبير والتنظيم وممارسة الحريات والحقوق الدنيا.. فهذه جرائم توصل أصحابها الى غياهب السجون والمعتقلات والتشريد، ان لم تؤد بهم الى الابادة الجسدية.

ولذلك فالقاعدة العامة لسلوك الطبقات الحاكمة هي احتقار المواطنين الذى يبلغ حد الاستغراب لمطالبتهم بالحق في الحياة والكرامة. وهذه النظرة نفسها تنعكس حتى في الايديولوجيات الرسمية التي توحي ضمنيا أو صراحة بأن الشعوب العربية غير ناضجة لممارسة الديموقراطية.. وهو نفس الخطاب الذى كان يروج له المستعمرون بقولهم أن الشعوب المستعمرة ليست مهيأة للاستقلال السياسي.

"أمن الدولة" : أمن الطبقات الحاكمة

فسواء تعلق الامر بأبسط مظاهر الحياة اليومية أو بأخطر القضايا الوطنية والقومية، فان الحكام العرب يتصرفون فيها كما يتصرفون في طاقات المجتمع وثرواته المادية والبشرية، حسب مصالحهم الطبقية وفي دائرة نخبوية تصبح فيها

المواطنة نوعا من الامتياز. ولكي تسبغ على ديكتاتوريتها هاته طابع المشروعية و"الديموقراطية" وحتى "الاجماع"، توهم الطبقات الحاكمة بأن سلطتها الذاتية هي سلطة وطنية وبأن مصالحها الطبقية هي مصالح عامة وقومية.

ولهذا نجد التبريرات الايديولوجية والسياسية للطبقة الحاكمة في الوطن العربي تدور حول مفهوم "أمن الدولة" (أو "الامن القومي") لاضفاء المشروعية القانونية على استعمال العنف والقمع من طرفها. على أن مصادرة الحريات العامة والفردية والانتهاك المنهجي لحقوق الانسان من طرف سلطات الدول العربية يضع هذه الاخيرة في تناقض مع النصوص الدستورية والمقتضيات القانونية التي وضعتها هي بنفسها. وهذا ما تعبر عنه مثلا الصيغة الرسمية القائلة بأنه "لا يتم اعتقال أى شخص بسبب ايديولوجيته، ولكن لانه عبر عن اديولوجيته بالافعال"! والافعال هاته ليست غير ممارسة حق التعبير والتنظيم والتجمع والتظاهر والاضراب وغيرها من الحقوق التي تكفلها الدساتير الرسمية من الناحية الشكلية فقط بغرض الحفاظ على واجهة خارجية ملائمة للرأى العام الدولي.

تعميم وتأبيد الاحكام العرفية

وللتخفيف من هذا التناقض، تلجأ الانظمة الى تشريع سلسلة من القوانين الخاصة ـ تسمى قوانين أمن الدولة ـ التي تؤدى عمليا الى تعميم وتأبيد الاحكام العرفية، عبر:

ـ تعقيد النصوص القانونية واكسابها هامشا واسعا من التأويل بهدف المزيد من تجريد السلطة القضائية من صلاحياتها لفائدة القضاء العسكرى،

ـ العمل الصريح بالقوانين الصادرة وقت الاستعمار،

ـ الحفاظ على هامش كبير من اللاتحديد على مستوى دوافع الاعتقال السياسي، بهدف الخلط ما بين المعارضة و"أعمال التخريب".. بحيث تصبح ممارسة حق مثل حق الاضراب مثلا، مسّا بأمن الدولة!

وكل هذا طبعا في ظل عدم الفصل بين السلطات، وتطابق السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية أو العسكرية في جل الاقطار العربية والدور الصورى للبرلمانات التي لا تتعدى كونها غرفا لتسجيل قرارات الانظمة.

ولذلك أيضا نرى معظم الانظمة العربية تصر على نفي وجود الاعتقال السياسي لديها، وتعمل على تحويله الى اعتقال من أجل ضمان "أمن الدولة"، حتى تتمكن من الغاء الضمانات المرتبطة بهذا النوع من الاعتقال. انه نوع من

الابادة القانونية للتعويض على الابادة الجسدية. فـ"الدافع الى هذا الاصرار في نظر هذه الانظمة، هو عدم قبول أن تكون المعارضة والنضال السياسي سببا لاية حقوق بسبب الاعتقال حتى لا يكون ذلك تشجيعا له على الاستمرار، فالخصم السياسي بالنسبة لهذه الانظمة هو عدو يجب تحطيمه جسمانيا بعد العجز عن تحطيمه سياسيا، وليس منحه مكاسب أثناء الاعتقال، اللهم اذا استطاع أن يحصل عليها عمليا عبر نضالات من داخل السجن وخارجه". (١)

من الاجراءات الوقائية.. الى الابادة الجماعية
طاقم الاسلحة القمعية

والى جانب تصليب الاطار القانوني المتعلق بانتهاك الحريات الاساسية، تعمل الانظمة باستمرار على تطوير أجهزة القمع من شرطة وجيش ومخابرات وفرق خاصة وادارة وجهاز قضائي.. وتستعمل شتى أشكال العنف بدءا بالقهر اليومي على مستوى الادارة وصولا الى التقتيل الجماعي كلما نهضت الجماهير الشعبية في انتفاضات عارمة للتعبير عن سخطها والدفاع عن حقوقها. ويتخذ الارهاب الشامل أحيانا شكل تنظيم الحرب بالمعنى الحرفي للكلمة ضد الجماهير، وتدمير مدن وقرى بكاملها على رؤوس سكانها، مثلما حدث في انتفاضة حما بسوريا عام ١٩٨٢، أو في مواجهة الاكراد من طرف السلطات العراقية أو في تقتيل الفلسطينيين في شهر سبتمبر ١٩٧٠ على يد النظام الاردني أو في الانتفاضات الجماهيرية في كل من مصر وتونس والمغرب...

على أن الانظمة المعادية للديموقراطية تستعمل فضلا عن أسلوب التقتيل الجماعي الاجرامي هذا عند الضرورة، طاقما من الاسلحة القمعية المتنوعة (التعذيب، الطرد والنفي، الاعتقال، الاغتيال السياسي، الاختطاف، الحرمان من العمل...) وأساليب أخرى خفية تكتسي خطورتها وفعاليتها من استعمالها اليومي الذى يرتقي معها مفهوم القمع الى مرتبة منهج وعقيدة في الحكم، اذ "يترافق القمع الاقتصادى المباشر على صعيد دائرة الانتاج بالقمع السياسي على صعيد الدولة. وتحتل علاقة العنف داخلها وفي تعاملها مع المجتمع محل علاقة الشرعية. وينعكس ذلك على وظيفتها وعلى بنيتها في الوقت ذاته"، بحيث تتحول أولا وأخيرا الى "ادارة لوسائل العنف الشامل". (٢)

ان الوضع المأساوى لحقوق الانسان في الوطن العربي يشكل اذن موضوعا واسعا سنحصر الحديث عنه بالتركيز على وجهه المباشر المتمثل في الاعتقالات

والاغتيالات السياسية من خلال بعض النماذج في البلدان العربية.

الاردن

ان مقتضيات الاحكام العرفية المفروضة منذ سنة ١٩٦٧ تخول للسلطات الاردنية اعتقال المناضلين النقابيين والسياسيين لمدة طويلة (أربع سنوات وأكثر) بدون محاكمة، أو تقديمهم للمحاكم العسكرية دون استيفاء أدنى الشروط القانونية والقضائية. ومن المعلوم أن تشكيل الاحزاب محظور في الاردن، والسلطات تلجأ الى استعمال "القانون المناهض للشيوعية" الصادر عام ١٩٥٣، والذى يعاقب بأحكام قد تصل الى خمسة عشر سنة من الاشغال الشاقة بسبب حيازة أدبيات ماركسية أو ما شابهها!

أما النشاط النقابي، فهو دوما معرض لتدخل السلطات الاردنية بشكل سافر، وذلك بمنع عقد اجتماعات الهيئات النقابية أو تعيين هيئات ادارية موالية ضدا في ارادة الممثلين الشرعيين. وهذا ما حدث مثلا قبل موعد انتخابات اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات العمال (ماى ١٩٨٤) حيث قامت السلطات بتعيين هذه اللجنة ونشرت الصحف أسماءهم قبل اجراء الانتخابات!

كما يطارد النظام الاردني المناضلين الوطنيين بسد أبواب العمل في وجوههم ومنع من يريد مغادرة البلاد بحثا عن لقمة العيش. ونتيجة للمعاملات اللاانسانية السائدة في السجون الاردنية، خاض عشرات المعتقلين السياسيين بسجن المحطة المركزى في عمان عدة اضرابات عن الطعام احتجاجا على اعتقالهم بدون محاكمة أو احالتهم الى المحاكم العسكرية، وتضامنا مع رفاقهم المضربين في السجون الاخرى من أجل تحسين أوضاعهم.

وقد كشفت لجان الدفاع عن الحريات الديموقراطية في الاردن عن حملة قمع واسعة شنتها سلطات عمان في مطلع نوفمبر الماضي ضد القوى الوطنية والديموقراطية الاردنية. وهكذا أقدمت السلطات الامنية على اعتقال المئات من المناضلين الاردنيين من نقابيين وسياسيين وطلبة وكتاب وأطباء ومهندسين.. كما "ازدادت مظاهر التدخل في شؤون المنظمات الاجتماعية والنقابية والثقافية والنوادى، وأشكال التضييق على أنشطتها، وترافق هذا مع تصعيد الضغوط على أعضاء وقيادات هذه المنظمات وتعريضهم للاعتقال والتحقيق والتعذيب والاهانة" كما جاء في بيان لجان الدفاع عن الحريات الديموقراطية الى الرأى العام ومنظمات حقوق الانسان العربية والدولية (نوفمبر ١٩٨٥). وقد طالت هذه الحملة القمعية

أعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني وعددا من الكتاب والصحفيين الفلسطينيين من بينهم الدكتور سليمان صويص عضو الامانة العامة للجان الدفاع عن الحريات الديموقراطية في الاردن.

وقد وجه المعتقلون السياسيون بسجن المحطة المركزى مذكرة الى رئيس وأعضاء مجلس النواب الاردني يؤكدون فيها ضرورة العمل على الغاء كافة القوانين الاستثنائية والاحكام العرفية والمحاكم الخاصة... والتي تتنافى كلها مع الدستور. ومما جاء في المذكرة أن حملات الملاحقة والاعتقال الاخيرة "تترافق مع الهجمة الامبريالية والصهيونية والرجعية لفرض الحل الاستسلامي على شعوب أمتنا العربية وبالتالي، فهي تهدف الى حرمان جماهير شعبنا من أبسط حقوقها الثابتة في الرد المشروع وبكافة الوسائل والاشكال على مؤامرات الاعداء، حيث أن الامر الطبيعي، والحالة هذه، يفترض اطلاق الحريات الديموقراطية والعامة لجماهيرنا الشعبية لكي يتسنى لها الدفاع عن بلدنا الاردن، وفتح الابواب أمام الثورة الفلسطينية بفصائلها كافة في استخدام الاراضي العربية الاردنية للانطلاق في مقاومة العدو الصهيوني."

والجدير بالاشارة أن النظام الاردني لازال يتجاهل مطلب المعتقلين السياسيين المتعلق بالافراج الفورى عن رفاقهم أبناء الارض المحتلة الذين يواجهون خطرا حقيقيا بفقدانهم حق العودة للوطن المحتل نظرا لانتهاء مدة تصاريحهم ـ حيث أن سلطات الاحتلال سنت قانونا يمنع تجديد تصاريح السفر والعودة الى الضفة الغربية لمن لم يحضر شخصيا قبل انتهاء مدة التصاريح .. هذا في الوقت الذى تم الافراج عن عدد كبير من المتعاونين مع العدو الصهيوني، وهو عربون واضح على استعداد نظام الاردن لارضاء الصهاينة. كما تقوم السلطات الاردنية في بعض الاحيان بتسليم من تراه غير مرغوب فيه من أبناء الضفة الغربية حيث تتلقفه سلطات الاحتلال وتزج به في السجون.

العـــــراق

ان ما يميز هنا وضعية حقوق الانسان بشكل خاص هو الحجم الهائل للاعتقالات التعسفية (أزيد من ١٥٠ ألف سجين سياسي حسب تقديرات الاتحاد الدولي لحقوق الانسان) والتصفيات الجسدية لاسباب سياسية، وهي تقدر بالمئات كل سنة، زيادة على الاختطافات والتهجير والتشريد الجماعي أو احتجاز المدنيين بالمعسكرات بسبب انتمائهم القومي (الاكراد خاصة) واحتجاز عائلات بأكملها

كرهائن للضغط على المعتقلين أو المنفيين، كما حدث في اعتقال أسرة محمد باقر الحكيم، وهي تضم تسعين فردا تتراوح أعمارهم ما بين تسع وثمانين سنة، كما تحدر الاشارة الى اعتقال عدد من اللاجئين والعمال الاجانب ممن رفضوا التعامل مع المخابرات السرية.

ومعظم السجناء السياسيين في العراق لا يحاكمون أمام المحاكم الجنائية العادية، ولكن أمام محاكم خاصة، مثل محكمة الثورة في بغداد، والمحكمة العسكرية الخاصة في كركوك. والقضاة في هذه المحاكم معظمهم أعضاء في حزب البعث الحاكم، والمحاكمات فيها سرية دوما ولا يسمح بحضور محامي الدفاع ولا يجوز استئناف أحكامها.

وتطبق عقوبة الاعدام في العراق على عدد من الانشطة السياسية حتى ولو كانت خالية من استخدام العنف، فهي تطبق مثلا على كل من انتمى الى حزب البعث ويثبت انتماؤه بعد انهاء علاقته بالحزب الى جهة حزبية أو سياسية أخرى، وكل من قام بتجنيد أو ضم شخص له علاقة تنظيمية بحزب البعث الى جهة أخرى. كما تطبق عقوبة الاعدام بأثر رجعي على كل من ينتسب الى حزب الدعوة الاسلامية أو العاملين لتحقيق أهدافه، ويسرى هذا الحكم على "الجرائم" المرتكبة قبل صدور القانون!

ولقد استشهد العشرات من الوطنيين والمناضلين التقدميين تحت التعذيب في مخافر أجهزة القمع العراقية. كما زادت حالات الاعدام بصورة مضطردة، حيث تم اعدام أكثر من ٣٠٠ شخص خلال سنة ١٩٨٢ لوحدها. وتشير التقديرات الى أنه في السنوات الاخيرة، تم اعدام ما بين ٢٠٠٠ و٣٠٠٠ سياسي دون مبرر قانوني وأغلبهم دون محاكمات حتى ولو صورية.

ولا شك أن حالة الحرب مع ايران شكلت وتشكل غطاء لتصعيد حملات التصفية والابادة في حق القوى المناضلة والمواطنين العراقيين بصفة عامة. فعلى سبيل المثال، تم تهجير ٤٠٠ ألف شيعي عراقي الى ايران. وقد سبق للنظام العراقي أن دمر ٤٥٠ قرية كردية بسكانها عن طريق القصف الجوى، وتم تهجير أعداد كبيرة من الاكراد من مكان اقامتهم في شمال العراق الى الجنوب.

سوريـــــا

من المعروف أن سوريا لازالت تخضع منذ انقلاب ١٩٧٠ لنظام الاحكام العرفية. وتتوفر قوات الامن هناك على سلطات مطلقة مكنتها وتمكنها من اعتقال

آلاف الاشخاص لاسباب سياسية، وممارسة التعذيب المنهجي وأسلوب الاختطافات بشكل كثيف. وأغلب المعتقلين السياسيين لم يعرضوا للمحاكمة، على الرغم من مرور سنوات طويلة على اعتقالهم. ويوجد من بين هؤلاء أعضاء أحزاب سياسية ممنوعة وعدد كبير من المحامين والاطباء والمهندسين وأعضاء في حكومات سابقة على الانقلاب الذى تمخض عنه النظام الحالي في سوريا، ومنهم يوسف زعيل، وصلاح جديد، الامين العام للحزب، ونور الدين الاتاسي، رئيس الجمهورية السابق.. وكلهم معتقلون بالسجن العسكرى في دمشق بدون محاكمة منذ أزيد من خمسة عشر سنة....

ولا شك أن ما يميز ممارسة النظام السورى بخصوص انتهاك حقوق الانسان، هو لجوؤه المستمر الى أسلوب الاعتقالات الجماعية التي نذكر منها على سبيل المثال، اعتقال العشرات من المحامين السوريين على اثر الاضراب العام الذى قامت به هيئة المحامين يوم ٣١ مارس ١٩٨٠ للمطالبة بانهاء حالة الطوارئ والغاء محاكم أمن الدولة واطلاق سراح كافة المعتقلين بدون محاكمة، ثم جاء بعد ذلك مباشرة اعتقال ٩٤ طبيبا و٨٦ مهندسا بسبب مساندتهم للاضراب المذكور. ولا زال أغلبهم معتقلا الى اليوم بدون تهمة ولا محاكمة.

أما في الحالات التي تجرى فيها المحاكمة، فان الامر يتعلق بالمحاكم العسكرية أو محاكم أمن الدولة حيث تغيب كل الضمانات القانونية. ويكون الهدف من هذه المحاكمات غالبا هو اصدار الحكم بالاعدام الذى ينفذ فورا وأحيانا داخل السجن نفسه.

ومن الاساليب الاخرى التي استعملتها المخابرات العسكرية والامن السياسي ما حرى لسبعين عضوا من الحزب الشيوعي السورى ـ المكتب السياسي كانوا معتقلين باللاذقية خلال شهر أبريل ١٩٨٣، حيث حاولت أجهزة القمع السورية اكراههم بالتعذيب على توقيع تصريح باستقالتهم من الحزب وتأييدهم للحكومة. وخلال حملة التعذيب هاته، استشهد أمين الناصور وألقي بجثته من الطابق الثالث للمستشفى للايهام بانتحاره.

وقد أصدرت منظمة العفو الدولية تقارير متعددة عن الانتهاك السافر لحقوق الانسان في سوريا، ورفعت عدة توصيات الى السلطات السورية التي لازالت تتجاهلها لحد الان، كما رفعت مذكرة الى الامم المتحدة، اعتبارا منها أن وضعية الانتهاكات السافرة والمنهجية لحقوق الانسان في سوريا قد بلغت حدا من الخطورة يستلزم فتح تحقيق دولي بشأنها.

من المعروف أن الاحزاب السياسية ممنوعة في السعودية. وقد تم اعتقال ٦٢ شخصا عام ١٩٨٤ لمحاولتهم تشكيل حزب سياسي. وقد حرمت السلطات السعودية أيضا تكوين النقابات أو أى شكل تنظيمي للعمال، بدعوى أن هناك مؤسسات رسمية لحماية حقوق العمال والاستماع لشكاويهم!

ويتخذ التعذيب في السعودية طابعا "شرعيا"، فبالاضافة الى عقوبات الجلد والرجم وبتر الاعضاء، تتضاعف احتمالات التعذيب في سجون السعودية نظرا لان القانون يتطلب اعتراف المعتقل في حالة غياب شهود عليه. ولذلك غالبا ما يتعرض للتعذيب أثناء التحقيق معه بهدف انتزاع اعترافات منه.

وعلى اثر عملية المسجد الحرام عام ١٩٧٩، قام النظام السعودى بحملة هيستيرية ضد المناضلين السعوديين أدت الى اعتقال المئات واستشهاد العشرات. وكعادة مثل هذه الانظمة المتسلطة، لم يكتف النظام بملاحقة المناضلين داخل التراب السعودى فحسب، بل تعقبهم كذلك خارج الحدود. وهكذا تم اختطاف المناضل ناصر السعيد من بيروت في أواخر ١٩٧٩، وتم نقله الى السعودية حيث تمت تصفيته. وهو من المناضلين الاوائل الذين ساهموا في الانتفاضات العمالية التي حدثت سنة ١٩٥٢ واضطر على اثرها الى اللجوء الى الخارج.

كما تم اختطاف السيدة وداد عبد المومن، وهي مناضلة فلسطينية عضوة في الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات، اعتقلت لدى وصولها الى مطار الرياض في نهاية شهر فبراير ١٩٨٢. وقد أشار نداء من لجنة الدفاع عن الحريات في الجزيرة العربية الى أن هناك ما يناهز ٢٠٠ من المختطفين بالسعودية لا زال مصيرهم مجهولا لحد الساعة.

---

(١) عبد الرحمن بنعمرو: "من هو المعتقل السياسي"، مجلة التضامن، (الجمعية المغربية لحقوق الانسان).

(٢) برهان غليون: "ملاحظات حول الدولة في المجتمعات النامية: آليات السيطرة والعنف"، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ٢.

حول المنهج الاشتراكي العلمي لتفسير التاريخ

ان حوهر المنهج الاشتراكي العلمي يقوم على صياغة مفهوم جديد للعلم موضوعه الكشف عن الاساس النظرى لمعرفة الاشياء والظواهر الطبيعية والاجتماعية، أى عن مبادئ هذه المعرفة نفسها، ليس المبادئ بالمعنى المطلق والميتافيزيقي للكلمة، ذلك أن المبادئ ليست نقطة انطلاق البحث، بل نتيجته النهائية، لكن بالمعنى النسبي والحدلي، حيث أن تلك المبادى، عندما نكتسبها، تعود لتلعب من حهتها دورا محددا في تطور المعرفة.

وهكذا، فان المنهج الاشتراكي العلمي لتفسير التاريخ (أو المادية التاريخية) هو تلك المبادئ المؤسسة لعلم جديد للتاريخ. ولقد تطلب تأسيس هذا المنهج توضيح عدة قضايا نظرية ذات الاهمية الحاسمة وصياغة مفاهيم جديدة لموضوعات أساسية مثل الدولة، العمل، الاستلاب، الممارسة، العلاقة الاجتماعية، الايديولوجيا الخ... وفي النهاية وضع تصور جديد لمفهوم التاريخ نفسه.

الحياة الاجتماعية هي التي تحدد الوعي

ان المبدأ الاول في المادية التاريخية، المبدأ الذى يحعلها مادية بالضبط، والذى يلخص حوهر المنهج الاشتراكي العلمي في دراسة التاريخ هو المبدأ القائل: "ان وعي الناس ليس هو الذى يحدد وحودهم، بل بالعكس، ان وجودهم الاجتماعي هو الذى يحدد وعيهم". اذن، فنحن نميز داخل الواقع الاجتماعي بين الوجود، أى النشاط المادى في أشكاله وعلاقاته الاحتماعية المختلفة، وبين الوعي، أى الافكار والنشاط الفكرى للمحتمع بصفة عامة.. ونقول ان النشاط الاول يحدد النشاط الاخير وليس العكس.

لكن هذا لا يعني مطلقا أن النشاط الفكرى أو الوعي عامة لا يؤثر على النشاط المادى. فالافكار العلمية مثلا، عندما تتخذ شكل تقنيات انتاجية تساهم في تحديد الانتاج المادى، لكنها، أى الافكار العلمية، تقتضي درجة معينة من تطور هذا الانتاج المادى نفسه. وكذلك الشأن بالنسبة للافكار الحقوقية التي تؤثر على علاقات الانتاج بمساهمتها مثلا، في وضع قانون الملكية، وذلك لانها تعكس نوعا معينا من علاقات الانتاج. ويمكننا أن نعدد الامثلة التي توضح دور الوعي في الحياة المادية، وذلك لان الوعي ليس في الواقع الا نمطا من أنماط الحياة الاجتماعية أو الكائن الاجتماعي. فمثلما نميز بين المادة والحركة التي تتحدد بكونها نمط وجود المادة، كذلك التمييز بين الحياة والوعي ليس تمييزا بين واقعين مستقلين، بل بين واقع واحد ومظهر مجرد لهذا الواقع نفسه، علما بأن الاساس الموضوعي للتمييز بين الحياة والوعي هو التمايز الذى خلقه التاريخ نفسه داخل الحياة الاجتماعية ما بين العمل المادى والعمل الفكرى.

كتب انجلز، موضحا الطابع الجدلي لهذه الاطروحة المركزية في المادية التاريخية: "حسب النظرة المادية للتاريخ، فان العامل المحدّد في آخر المطاف، هو انتاج واعادة انتاج الحياة الواقعية (...) ان الوضع الاقتصادى هو الاساس، لكن مختلف مكونات البنية الفوقية ـ الاشكال السياسية للصراع الطبقي ونتائجه ـ والدساتير التي تضعها الطبقات الظافرة، الخ... والاشكال القانونية، وحتى انعكاسات هذه الصراعات الحقيقية في ذهن المشاركين فيها، والنظريات الحقوقية والفلسفية والتصورات العقائدية وتطورها اللاحق الى مذاهب دوغمائية، كل هذا يمارس تأثيره على مجرى الصراعات التاريخية، وفي كثير من الحالات، هي التي تحدد شكل تلك الصراعات. هناك تأثير متبادل لمختلف هذه العوامل التي تنتهي الحركة الاقتصادية داخلها بشق طريقها كضرورة وسط العوامل الاخرى" (١).

بناء على ذلك، يعتبر المنهج الاشتراكي العلمي ان نشاط الانتاج المادى هو القاعدة المحددة لكافة النشاطات الاجتماعية، بحيث يستحيل فهم مجريات التاريخ خلال مرحلة من المراحل اذا لم ننطلق أولا وقبل كل شيء من نمط الانتاج الخاص بتلك المرحلة ومن النظام الاجتماعي الذى يقوم عليه. ذلك أن الانتاج المادى هو الشرط الضرورى لكل نشاط انساني، بل انه هو الذى يخلق هذا النشاط ويحدد مضمونه وقانون تطوره. ان ما يجعل من الانتاج المادى قاعدة للتاريخ هو أنه ليس فقط انتاجا لوسائل الاستهلاك وتلبية الحاجيات، بل هو أيضا انتاج لوسائل الانتاج، بدءا بوسائل العمل التي تعتبر "مقياسا لتطور العامل، ومرآة تعكس العلاقات الاجتماعية التي يعمل ضمنها" (٢). كما أنه انتاج لهذه الحاجيات

نفسها ولقدرات الافراد (لان المشاركة في الانتاج هي تطوير للقدرات الفردية المتناسبة مع وسائل العمل والانتاج) وانتاج للعلاقات الاساسية بين الناس.

اذن، فالانتاج المادى بهذا المعنى الكامل، ليس مجرد شرط للتطور التاريخي، بل هو جوهر هذا التطور نفسه والاساس الشامل لتفسير أوضاع الانسانية في كل مرحلة من مراحلها. انه المسرح الحقيقي للتاريخ بأكمله، حيث تتحدد العلاقة بين الانسان والطبيعة (بواسطة قوى الانتاج) من جهة، وبين الانسان والانسان (علاقات الانتاج) في آن واحد.

وتتشكل قوى الانتاج من ثلاثة عناصر هي: قوة العمل والخبرات والمصادر الطبيعية ووسائل العمل. أما علاقات الانتاج، فهي اما أن تكون علاقات استغلال تقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج من طرف طبقة دون الطبقات الاخرى، أو علاقات تعاون واشتراكية، بناء على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج.

الارتباط الجدلي بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج

واذا كان نمط الانتاج هو الاساس الحقيقي للتاريخ، فهذا يعني أن تطور نمط الانتاج هو أساس التطور التاريخي ومحركه الرئيسي. والكشف عن قوانين هذا التطور لا يتم الا بالارتكاز على المبدأ الجوهرى الثاني في الاشتراكية العلمية والقائل بأن كل الصراعات التي شهدها التاريخ تعود في الاصل الى التناقض ما بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج. ففي مرحلة من مراحل تطور قوى الانتاج المادية في المجتمع، تدخل هذه القوى في تناقض مع علاقات الانتاج السائدة، أى مع علاقات الملكية التي تطورت في ظلها قوى الانتاج الى ذلك الحين. وبعدما كانت تلك العلاقات حافزا لتطور قوى الانتاج، تتحول الى عائق في وجهها، فتبدأ مرحلة من الثورة الاجتماعية لتحطيم علاقات الانتاج القديمة واقامة علاقات جديدة.

ان هذا القانون التاريخي ينطبق على تطور أنماط الانتاج التي عرفتها الانسانية من بداية المجتمع العبودى حتى قيام الثورة الاشتراكية. ونعطي مثالا بالثورة الاجتماعية البورجوازية التي انبثقت من صلب العلاقات الاقطاعية وضدها، فهذه الاخيرة تحولت في المرحلة الاخيرة من سيادة النظام الاقطاعي الى عائق في وجه تطور قوى الانتاج الرأسمالية التي أصبح نموها يتطلب تحطيم علاقات الانتاج الاقطاعية و"تحرير" الاقنان منها ليصبحوا عمالا في خدمة الرأسمال في أشكاله الاولى. فجاءت الثورة البورجوازية لتحسم هذا التناقض وتفتح المجال واسعا أمام نمط الانتاج الحديد: نمط الانتاج الرأسمالي.

ان هذا المثال يوضح لنا أن تشكيلة احتماعية ما لا تتلاشى ولا تنقرض قبل أن تتطور داخلها كامل قوى الانتاج التي بمقدورها أن تستوعبها ، وأنه لا يمكن لعلاقات انتاج أرقى أن تعوض القديمة قبل أن تظهر للوجود الشروط المادية لقيام العلاقات الجديدة من أحشاء المحتمع القديم نفسه.

علينا اذن، لكي نفهم جيدا مضمون هذا المبدأ الاساسي في المنهج الاشتراكي العلمي لتفسير التاريخ، أن ننظر الى علاقات الانتاج والى قوى الانتاج في ارتباطهما ، فوسائل الانتاج ليست مجرد أشياء ، بل هي علاقات اجتماعية محددة ، لان الآلات الصناعية مثلا ، هي نتاج علاقات الانتاج الرأسمالية ، وكذلك الامر بالنسبة لقوة العمل الجماعية التي هي قوة للرأسمال في المجتمع البورجوازي. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن العلم وعن تقسيم العمل ، الخ.... والتي هي قوى منتجة تتضمن في أحشائها علاقات الانتاج. أما البشر بوصفهم منتجين تاريخيين ــ العبيد ، الاقنان ، الصناع ، العمال ــ فان نمط تطور قدراتهم وحاجياتهم والشكل التاريخي لفرديتهم .. كل ذلك هو النتيجة المباشرة لعلاقات انتاج معينة ، ولذلك فكل نمط من أنماط الانتاج يتميز عن الاخرى ، ليس بنوعية وطريقة الانتاج فقط، بل كذلك بنوعية المنتج الذى يخلقه ذلك النمط دون غيره.

وهكذا ، فان قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ليسا واقعين منفصلين يتطوران بشكل مستقل أو يتبادلان التأثير بشكل خارجي أو ظرفي فقط، بل هما يشكلان وحدة جدلية، اذ لا وجود لقوى منتجة دون علاقات انتاج، والعكس بالعكس. انهما يتداخلان ويشكلان كلا واحدا لا يتجزأ يعبر عنه مصطلح نمط الانتاج الذى هو المفهوم الاكثر أهمية في المنهج الاشتراكي العلمي.

الصراع الطبقي هو محرك التاريخ

على أن قوى الانتاج لا تتطور بشكل عفوى داخل المجتمعات ، بل هي تتطور على قاعدة المصالح الطبقية المحددة بعلاقات الانتاج ، وبالمقابل فانها ــ أى قوى الانتاج ــ تحدد بدورها شكل علاقات الانتاج القائمة. وهكذا ، فالتحليل التاريخي العلمي يرى أن التطور الشامل لقوى الانتاج في ظل الرأسمالية هو نتيجة علاقات الانتاج البورجوازية. فعلى خلاف الطبقات السابقة ، فان البورجوازية لا يمكنها أن تعيش الا بالتثوير المستمر لوسائل الانتاج. فهنا اذن يظهر الاستغلال الرأسمالي للعمل المأحور هو سر تطور الصناعات الالية. كما أن الصراع الطبقي يساهم مباشرة وبصفة دائمة في اقامة قوى انتاج جديدة، وذلك مثلا على شكل نضالات عمالية من

أجل تحديد ساعات العمل، مما يدفع بالرأسماليين الى ايجاد وسيلة جديدة لمضاعفة استغلال العمال والزيادة في معدل الربح، من خلال تطوير وسائل العمل وتنظيمه. وهكذا نلاحظ أن لعلاقات الانتاج، أى للصراع بين الطبقات ذات المصالح المتناقضة، دور حاسم ومحرك لتطور القوى المنتجة. لكن بالمقابل ، تبقى علاقات الانتاج دوما محددة في تطورها من قبل قوى الانتاج،فهذه الاخيرة ليست جامدة أو مستقلة أو متطورة بشكل عفوى، بل ان نظام الانتاج، باعتباره تحسيدا للمصالح الطبقية، له محدداته الموضوعية، فالطاحونة اليدوية تقتضي تقسيما للعمل مغايرا لما تقتضيه الطاحونة البخارية مثلا ، بمعنى أنه عندما تكون قوى الانتاج في حالة معينة تاريخيا ، فانها تتطلب علاقات انتاج معينة أيضا ، وليس أى نوع كان من علاقات الانتاج. وهذا يعني اذن أن لقوى الانتاج دورا أساسيا ، أى أنها الاساس الذى تقوم عليه علاقات الانتاج. ومن هنا نستطيع أن نفهم لماذا لا يكمن محرك التاريخ في قوى الانتاج ولا في علاقات الانتاج، ولكن في التناقض بينهما ، مع العلم أن الشكل المباشر لهذا التناقض هو الصراع الطبقي، وأن الطبقة الكادحة ليست فقط طرفا في علاقات الانتاج، بل هي أيضا وقبل كل شيء أهم قوة منتجة على الاطلاق. ولذلك فان الصراع الطبقي ليس فقط تعبيرا عن التناقض الداخلي ما بين قوى وعلاقات الانتاج، بل هو يمثل في الوقت نفسه، حسب تعبير انجلز، تمرّد قوى الانتاج على نمط الانتاج، وبالتالي فهو تعبير عن التناقض في مجمله.

جدلية البنية التحتية والبنية الفوقية للمجتمع

بنفس منطق الوحدة الجدلية الذى يعالج بهالمنهج الاشتراكي العلمي العلاقة ما بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج، أى دراسة نمط الانتاج، فانه ينظر الى العلاقات المعقدة التي توجد ما بين نمط الانتاج ككل ، أى القاعدة الاقتصادية ــ أو البنية التحتية ــ ومجموع البنيات الفوقية من موءسسات قانونية وسياسية وعلاقات ايديولوجية وكذا مختلف أشكال الوعي الاجتماعي. فهنا أيضا، يجب الانطلاق من وحدة التطابق والاختلاف بين القاعدة الاقتصادية والبنيات الفوقية داخل الواقع الاجتماعي بوصفه وحدة نطلق عليها مفهوم التشكيلة الاجتماعية. علينا اذن أن ننظر الى القاعدة الاقتصادية والى البنيات الفوقية كمستويين غير منفصلين ، بل متداخلين. صحيح أن الدولة مثلا ، تظهر بصفة عامة كقوة خارجية عن الحياة الاقتصادية وفوقها ، لكن هذا الانفصال النسبي هو بالضبط انعكاس لانقسام المجتمع

الى طبقات متعارضة، وهو التعبير المركز لهيمنة الطبقة المالكة ولصراعها مع الطبقة المستغلة. انه غطاء تدخلها في هذا الصراع بأشكال مختلفة تميز كل تشكيلة اجتماعية وكل مرحلة من مراحل تطورها. ولذلك أيضا، فان الصراع الاقتصادى بين الطبقات هو دائما صراع سياسي، سواء كانت تلك الطبقات على وعي بذلك أو على غير وعي. وكذلك الايديولوجيات نجدها حاضرة في مجال العلاقات الاقتصادية نفسها حيث تمد جذورها. وفي المقابل، فان نمط الانتاج نجده دوما حاضرا بشكل مباشر أو غير مباشر في البنية الفوقية وفي الحياة الايديولوجية التي، بوصفها واقعا ماديا، تخضع للواقع الاجتماعي ككل. اذن، فلا يجدى في شيء على الاطلاق أن نتساءل اذا ما كان علينا أن نبحث عن محرك التشكيلة الاجتماعية في نمط الانتاج أو "على العكس" في البنيات الفوقية، فالواقع أن هذا المحرك هو مجموع تناقضاتها، أى أنه هو الصراع الطبقي في كافة أبعاده، الاقتصادية والسياسية والايديولوجية.

على أنه مع ذلك، لا يجوز لنا أن نخلط بين القاعدة الاقتصادية والبنيات الفوقية، فهنا أيضا، يجب التمييز بين الدور الاساسي الذى تلعبه الاولى والدور الحاسم الذى تلعبه الثانية. فان الذى يقرر بصفة عامة في الصراعات والتحولات الاجتماعية هو مستوى البنيات الفوقية والايديولوجيات، اذ لا يمكن أن يحدث تحول أساسي في نمط الانتاج من دون أن تمسك القوى الثورية أولا بالسلطة السياسية، ووصولها الى ما يسميه غرامشي بالهيمنة الايديولوجية والثقافية، هو شرط لانتصارها في الصراع السياسي نفسه. لكن دور نمط الانتاج يظهر هو الاخر، على المدى الطويل، كدور أساسي، لانه هو الذى يحدد شكل باقي العلاقات الاجتماعية. وكما يقول ماركس في "الرأسمال": "انه في العلاقة المباشرة ما بين مالك وسائل الانتاج والمنتج المباشر، حيث يجب أن نبحث عن السر الاعمق وعن الاساس الخفي لمجموع البناء الاجتماعي، وبالتالي للشكل السياسي الذى تتخذه علاقة السيادة والخضوع، أى باختصار عن أساس الشكل الخصوصي الذى تكتسيه الدولة في مرحلة معينة" (٣)، وذلك ليس فقط لان نمط الانتاج يحدد شكل باقي العلاقات، ولكن لانه يشكل أساس ميزان القوى بين الطبقات الذى تعبر عنه الحياة السياسية والايديولوجية بشكل مركز.

الاشتراكية: اتجاه ضرورى للتطور التاريخي

ان المادية التاريخية لا تنظر الى الاشتراكية كمثال أعلى مجرد، بل كاتجاه

ضرورى للتطور التاريخي، أى للحركة التاريخية الفعلية. هذه المقولة مبدأ من المبادىء الاساسية في المادية التاريخية، لانها تربط بين التصور المادى العلمي للتاريخ والاشتراكية، ليس الطوبوية ـ القائمة على الاسقاط الذاتي لتاريخ وهمي ـ ولكن العلمية، ليس بمعنى علمية "العلوم الدقيقة"، ولكن بمعنى أنها مستخلصة من تحليل موضوعي للتاريخ الفعلي. فاذا كان المبدأ الاول في المنهج الاشتراكي العلمي، كما عرضناه، يحدد أساس التاريخ، والثاني محركه، فان المبدأ الثالث الذى نحن بصدده، يتعلق باتجاه التاريخ.

اذا كانت الاشتراكية هي الاتجاه الضرورى للحركة التاريخية، فكيف يمكن أن نرسم الملامح العامة لهذه الحركة؟ أولا بتتبع التحولات التي مر بها نمط الإنتاج سواء من زاوية القوى المنتجة أو من زاوية العلاقات الطبقية، قبل النظر الى هذه التحولات من منظور تطور الفرد الاجتماعي.

فمن الزاوية الاولى، ترى المادية التاريخية أن تطور نمط الانتاج لا يكون الا بتعميق تقسيم العمل. في بداية الامر، كان الاساس هو التقسيم الفيزيولوجي، العضوى، القائم على اختلاف السن والجنس، وتجذر هذا التقسيم وسط العلاقات ما بين الاسر والقبائل والجماعات، ثم تعمق وامتد مع تبادل المنتوجات الذى كان في البداية هامشيا، ثم تحول الى تبادل للسلع ثم قطع خطوة حاسمة مع ظهور العملة.

ويعتبر الفصل بين المدينة والبادية وبين العمل اليدوى والعمل الفكرى الشكل الاساسي لقانون تقسيم العمل الذى هو قاعدة الانقسام الطبقي. انه النفي الاول للوحدة الجنينية الاصلية التي كانت سائدة في المجتمعات الانسانية الاولى، وكذلك، فان انفصال المنتجين بعضهم عن بعض نظرا لتجزئة الارض وتشتت وسائل العمل، قد منع كل تعاون موسع، كما منع الوحدة في أهداف ووسائل ومجهودات النشاط الجماعي للمنتجين.

وعندما وصل هذا الاتجاه الى درجة معينة من التطور، أمكن ظهور شكل من تقسيم العمل جديد، نوعيا، وهو الشكل المرتبط بالصناعة اليدوية التي تجزء انتاج بضاعة معينة الى عدة عمليات متتالية يقوم بها العمال تحت اشراف رجل واحد، بحيث برز من داخل تقسيم العمل نقيضه، أى التعاون، فلم يعد الامر يتعلق بالتقسيم الاجتماعي للعمل، بل بتقسيم عناصر عملية الانتاج، التي تشكل في الواقع كلا واحدا، لكن كل واحد منها يكتسب استقلاليته. ان ما يقوم به الرأسمال هو تجميع اليد العاملة ووسائل العمل تحت قيادته، ومن هنا يتطور الطابع الاجتماعي، وليس الفردى للانتاج، ويتعمق بصورة هائلة مع الصناعة الالية وما يرافقها من تنظيم

صارم لعملية الانتاج. لكن ذلك سيعمق في نفس الوقت التناقض الصارخ الذى يميز نظام الانتاج الرأسمالي، فالرأسمال من جهة، بتطويره القوة الجماعية للعمل، يظهر كتقدم تاريخي ضرورى في التشكيلة الاقتصادية للمجتمع، لكن هذا التنظيم المتقدم للانتاج في المعمل الحديث يتم جنبا الى جنب مع فوضى الانتاج في المجتمع ككل والمتجلية في الازمات الاقتصادية الدورية والبطالة.. والناتجة عن طبيعة الملكية الرأسمالية. انه التناقض المطلق ما بين المتطلبات التقنية للصناعة الكبرى والخصائص الاجتماعية التي تتخذها في ظل النظام الرأسمالي. ومن هنا، فان قوى الانتاج تدفع بقوة متزايدة في اتجاه تحررها من صفتها الرأسمالية واكتساب صفتها، فعلا، كقوى انتاج اجتماعية. لذلك يرى المنهج الاشتراكي العلمي أن المآل الاخير لهذا التناقض هو الغاء التقسيم القديم للعمل، وامتلاك المجتمع لوسائل الانتاج، وحلول التنظيم المخطط والواعي محل الفوضى داخل الانتاج الاجتماعي.

وبنفس هذه الحركة الجدلية، يمكننا أن ندرك الاتجاه التاريخي الموضوعي لنمط الانتاج منظورا اليه هذه المرة من زاوية علاقات الملكية أى العلاقات الطبقية ففي الاصل، أى في مختلف الاشكال الاجتماعية البدائية، كان الافراد يشكلون وحدة موضوعية مع شروط انتاجهم، لان المنتج كان مالكا أو المالك منتجا. لكن تطور المبادلات سيهدد بتفكيك هذه "الوحدة البدائية"، فالشروط الموضوعية للعمل ــ من وسط طبيعي ووسائل العمل ووسائل البقاء ــ ستنفصل عن الافراد الذين تحولوا بذلك الى منتجين "أحرار"، أى متجردين من وسائل انتاجهم. هذا الطلاق أو الانفصام بين المنتج وانتاجه سيحوّل جذريا علاقات الانتاج، لانه كان شرط ظهور الملكية الفردية لوسائل الانتاج والتبادل، أى حرمان الاغلبية الساحقة من الملكية، التي لم تعد تملك غير قوة عملها الشخصية، أما مواد ووسائل العمل، وكذلك سلطة التصرف في الحاجيات الضرورية لتجديد قوة العمل والحفاظ عليها في حركة الانتاج، كل ذلك أصبح ملكا للطرف الاخر، أى للمستغلين.

هذا الفصل الجذرى بين المنتج ووسائل انتاجه، الذى هو شرط ظهور الرأسمال فيما بعد، لا يمس الشروط المادية فحسب، بل كذلك القوى الفكرية التي تتطور في جانب لانهاتزول من الجانب المقابل. فالصناعة الكبرى مثلا، تجعل من العلم قوة منتجة مستقلة عن العمل وتضعها في خدمة الرأسمال، وهذا العلم لا يوجد في وعي العامل، بل يتحكم فيه من خلال الالة كقوة أجنبية عليه، أو كقوة للالة نفسها.

ونتيجة هذا الانفصام العام، فان مجموع الخبرات والعلاقات الاجتماعية تأخذ شكل علاقة بين الاشياء نفسها. فيصبح الانتاج وعلاقاته تتحكم في الانسان،

بدل أن يكون هو المتحكم فيها، وتنتصب القوى الاجتماعية في وجه الافراد كقوى خارجية عنهم، يعانون من سيطرتها العمياء التي تبدو أمامها سيطرة القوى الطبيعية على المجتمعات القديمة وكأنها لا شيء. انه الاستلاب. هذه المقولة الاساسية في المادية التاريخية يلخصها لنا ماركس في معرض حديثه عن القانون العام للتراكم الرأسمالي عندما يقول: "في النظام الرأسمالي، كل وسائل مضاعفة قدرات العمل الجماعي تتم على حساب العامل الفردى، وكل الوسائل المستعملة للزيادة في الانتاج تتحول الى وسائل للسيطرة على المنتج واستغلاله: انها تجعل منه انسانا مبتورا، مجزءا أو ملحقا للالة" (٤)، أى بعبارة أخرى انسانا مستلبا.

على أن منطق هذا التناقض نفسه يجعل منه مرحلة موءقتة تاريخيا، تتطور خلالها في نفس الوقت، قوى الانتاج الاجتماعي، وفي مقدمتها الطبقة العاملة، نقيض الطبقة الرأسمالية. ان الشكل الاقصى للاستلاب يتضمن في داخله، ولكن بشكل لا يزال مقلوبا بعد، الشروط المادية للتطور الشامل للقوى المنتجة وللفرد الاجتماعي. وهكذا، فان نظام الاقتصاد البورجوازى الذى ينفي الوحدة الاصلية للمنتج مع شروط انتاجه يخلق نقيضه، وهذا النقيض سيكون هو اقامة وحدة أرقى على أساس التملك الجماعي من طرف العمال لشروط انتاجهم وحياتهم، في المجتمع الخالي من الطبقات.

الاتجاه التاريخي لتطور الفرد الاجتماعي

وهكذا نرى أن اتجاه التطور التاريخي لا يتلخص في حدوث تحولات كمية فقط، أو أنه تكرار لحلقة مفرغة، بل انه يضع دوما، وبعناد، في جدول الاعمال مسألة الانتقال بعلاقات الناس فيما بينهم ومع الطبيعة الى أشكال نوعية أرقى في الوحدة والشمولية. ولان التاريخ هو تطور للقوى المنتجة وللعلاقات الاجتماعية، فانه فينفس الوقت، تاريخ تطور المضمون التاريخي الاجتماعي لفردية الانسان. فالتاريخ ليس فقط مرتبطا بالانسان، بل انه ليس شيئا آخر غير تاريخ هذا الانسان، ليس بالمعنى الميتافيزيقي المجرد، بل بالمعنى المادى التاريخي بالضبط. ولذلك أيضا، فان الاتجاه الموضوعي للتاريخ له معناه بالنسبة للفرد. اذن، فاذا كان المنهج الاشتراكي لا ينطلق من "الانسان" أو "وعيه" كتجريدات مثالية، فانه بالمقابل يصوغ مفهوما جديدا للانسان بصفته فردا اجتماعيا، وهو مفهوم لا ينفصل عن باقي المفاهيم الجوهرية في المادية التاريخية. بهذا المعنى وصف ماركس قوى الانتاج بأنها "الاعضاء المنتجة للفرد الاجتماعي" (٥). وكذلك، فان

علاقات الانتاج لا تنفصل عن الاوجه الاجتماعية التي وجدت عليها تاريخيا، كالرأسمالي والعامل مثلا. وبشكل عام، فان القوى المنتجة والعلاقات الاجتماعية هما وجهان مختلفان لتطور الفرد الاجتماعي. بطبيعة الحال، علينا أن لا نخلط اذن بين الفرد الاجتماعي والفرد السيكولوجي، فلا نخلط مثلا بين العامل كشكل اجتماعي نقيض للرأسمالي مع الفرد المفرد الذى ينتمي الى جنس العمال، فهما معا أشكال تاريخية لا تنفصل عن نمط الانتاج الذى يحدد للافراد المشخصين الاشكال الضرورية التي يتحقق فيها نشاطهم المادى والفردى.

ماذ يمكن أن نستخلص من الخطوط العامة لتطور الفرد الاجتماعي، بالمعنى الذى حددناه الان؟ ان المعطيات المتوفرة حول حياة المجتمعات البدائية، تبين عدم نضج الانسان الفردى الذى لم يفصله التاريخ بعد عن جماعته الطبيعية: القبيلة البدائية. في تلك الاشكال الاولى لوحدة الانسان مع الطبيعة، لم تكن مقدرات الانسان البدائي المدفونة تحت قشرته الحيوانية، لم تكن تتكون الا بشكل بطيء تحت ضغط حاجياته الفيزيائية. بيد أن الازدهار التدريجي للمبادلات والظاهرة المرافقة له، أى التقسيم الاولي للعمل، زرع البذرة الاولى للتناقض بالزيادة في قدرات المجتمع ككل، مع سجن كل فرد على حدة في حدود اختصاصه. وجاء التقسيم الطبقي ليضاعف آثار تقسيم العمل ويوسع حقل الحاجيات، لكن ثمن ذلك كان هو تعميق اللامساواة بين الافراد. فلان هناك فائض العمل في جهة، هناك فائض الثروة في الجهة الاخرى. ولذلك يصبح فائض العمل مصدر حياة لغير المنتجين، وذلك لا يتم الا بالقوة، أى باخضاع المنتج لمالك وسائل الانتاج واستلابه.

لكن تطور الانتاج السلعي وتعميمه في الرأسمالية هو الذى دفع بالاستلاب الاجتماعي الى حده الاقصى. والعامل الثورى في هذا المسلسل هو النقود التي تعطي للثروة الاجتماعية شكلا مجردا، فالجرى وراء الاثراء يستحيل بدون النقود، لان أى نوع آخر من التراكم، لا بد أن يكون محدودا بالحاجيات من جهة وبالطبيعة المحدودة للمنتوجات من جهة أخرى. ومع الانتقال الى تقسيم العمل في الصناعة اليدوية، دخلت قدرات الافراد مباشرة في مسلسل تناقضي، فمن ناحية، عرفت "الاعضاء المنتجة للفرد الاجتماعي" تطورا لا نظير له، ولكن من ناحية أخرى، أصبح الفرد، مع تقسيم العمل، هو بدوره مقسما ودوره محدودا في انجاز عملية واحدة لا غير، على حساب "عالم من الاستعدادات والغرائز الانتاجية" (٦). وأصبحت كل النشاطات الانسانية، حتى السامية منها، خاضعة للتقييم المالي، ولم يعد العامل يعتبر منتجا الا اذا كان يخلق فائض القيمة للرأسمال. ولم يعد الانتاج من أجل تلبية

الحاجيات، ولكن من أجل الربح، وأصبح العامل يموت بردا لانه استخرج كمية كبيرة من الفحم، والفلاح يموت جوعا لانه أنتج كمية كبيرة من الحبوب! ذلك هو استلاب الفرد الاجتماعي، وذلك هو تناقض النظام الرأسمالي برمته.

على أن هذه الوضعية تتضمن في داخلها شروط نقيضها، فالرأسمال يجبر الناس بلا رحمة ولا هوادة، على أن ينتجوا لكي ينتجوا، ويدفعهم بذلك الى تطوير القدرات الانتاجية والشروط المادية التي وحدها يمكن أن تشكل أساس مجتمع جديد. ان الاشتراكية من زاوية الفرد الاجتماعي، تعني اعادة الاعتبار للعمل الفردى بوصفه عملا اجتماعيا، والعكس بالعكس. وبذلك يكف العمل ـ والانسان نفسه ـ عن أن يكون بضاعة، ليصبح الحاجة الحيوية الاولى، ويصبح الانسان مساهما بشكل كامل في السيطرة الجماعية على قواه الانتاجية وعلاقاته الاجتماعية، وعلى قوى الطبيعة. ان هذه الثورة الكبرى في الشكل التاريخي لفردية الانسان، جزء لا يتجزأ من اتجاه التاريخ، هذا الاتجاه الذى سيظل لغزا اذا لم نفهم أن تطور قدرات الجنس البشرى، على الرغم من أنه يتم على حساب أغلبية الافراد، وعلى حساب طبقة بكاملها، فهو ينتهي بتجاوز هذا التناقض وبأن يتطابق مع تطور كل فرد خصوصي على حدة. ومع انتقال الانسانية الى المجتمع الخالي من الطبقات ستصبح القوى الخارجية الموضوعية التي كانت تسيطر على التاريخ خاضعة لتحكم الانسان. آنذاك فقط، سيبدأ البشر يضعون تاريخهم بكل وعي، وآنذاك فقط يمكن للنشاط الاجتماعي الذى يقومون به أن يعطي ـ وبشكل متزايد ـ النتائج التي يريدونها. انها قفزة الانسانية من مملكة الضرورة الى مملكة الحرية ونهاية ما قبل تاريخ الانسان.

كيف ينبغي أن نفهم مبادئ المنهج الاشتراكي العلمي لتفسير التاريخ

ها نحن قد رأينا الاجوبة التي تستدعيها المبادئ الاساسية للمنهج الاشتراكي العلمي على ما يتعلق بأساس، محرك التاريخ واتجاه التاريخ. ان كون هذه المبادئ أساسية لا يعني أنه يجب علينا أن نتعامل معها كوصفات جاهزة أو كقواعد رياضية. انها اذا كانت قد سمحت بتكوين منهج جديد لدراسة وفهم التاريخ، هذا المنهج الذى أدت ممارسته فيما بعد الى اغنائه وتدقيقه، فذلك لانها في الواقع تلخص نتائج النقد الجذرى للتصورات الايديولوجية السابقة التي عجزت عن المعالجة العلمية للتاريخ. انها فقط تضع أيدينا على العلاقات والصيرورات

الاساسية التي تحكم التطور التاريخي، ولذلك فهي لا تعطي بأى حال من الاحوال وصفات جاهزة يكفي أن نكيف معها المراحل التاريخية. ان هذه الفكرة لها من الاهمية البالغة ما يجعلنا نعتبرها هي بدورها مبدأ أساسيا في المادية التاريخية، بل وفي نمط التفكير العلمي الذى سمح بها: ان المبدأ الاساسي في الجدلية هو أن ليس هناك حقيقة مجردة، فالحقيقة دائما ملموسة. لذلك فمبادئ المادية التاريخية لا تعفي أبدا من دراسة التاريخ دراسة ملموسة. "ان نظرتنا للتاريخ، يقول انجلز، هي قبل كل شيء مرشد للبحث" (٧)، وذلك لانها تكشف لنا عن الاتجاهات العامة الضرورية، أى عن قوانين الحركة التاريخية. على أن هذه القوانين لا تدعي، مثل قوانين الفيزياء الكلاسيكية مثلا، انها تعبر عن العلاقات الثابتة بين الظواهر والتي يمكن التحقق منها بالتجربة. انها كما قلنا، تعبر عن الاتجاه الضرورى لتطور العلاقات ما بين ظواهر غير ثابتة، بل متمايزة ولكل منها خصوصياتها التاريخية، ولذلك فالقانون لا يمكن أن يتحقق بنفس الطريقة لا في الزمان ولا في المكان، بل انه يتحقق دائما بشكل لا متكافئ نظرا لخصوصية التناقضات والامكانيات التي تتضمنها كل حركة تاريخية.

الحقيقة دائما ملموسة، هذا يعني أن التطور دائما لا متكافئ. ان اللاتكافؤ يوجد في جوهر الحركة الجدلية نفسه. فعندما ننظر الى تشكيلة اجتماعية بعينها، نجد مستوياتها لا تتطور بنفس الوتيرة، فانتاجها الثقافي والفكرى لا يتطور بشكل مواز تماما لانتاجها المادى. وتزداد الامور تعقيدا عندما ننظر الى العلاقات الدولية التي هي مصدر التطور اللامتكافئ على الصعيد العالمي. فكلما تطورت الرأسمالية وتوسعت، ومعها السوق العالمية، كلما تعمقت الفوارق ومظاهر "التخلف". وقد أضاف التحليل اللينيني للامبريالية فصلا جديدا في دراسة التطور اللامتكافئ، حيث بيّن أن التطور المتساوى لاقتصاديات الدول "المتخلفة" مستحيل في ظل النظام الرأسمالي، وأن اللاتكافؤ في التطور الاقتصادى والسياسي هو قانون مطلق في الرأسمالية. ومن ثم استنتج خلاصات جوهرية مثل حتمية الحروب طالما بقيت الامبريالية مهيمنة دون منازع، وكذلك أن انتصار الاشتراكية ممكن في البداية في بلد رأسمالي واحد.

ان هذا يوضح لنا من ناحية أخرى، أهمية الانتباه للجديد والتحلي بالمرونة التكتيكية. ان المنهج الاشتراكي العلمي، كما يقول لينين، يدفع الى أن "نحسب حسابا دقيقا لميزان القوى الطبقي وللخصوصيات الملموسة لكل لحظة من لحظات التاريخ (...) لقد كان ماركس وانجلز يقولان دائما: "ان مذهبنا ليس عقيدة جامدة، ولكنه مرشد للعمل"، وهما يسخران من طريقة حفظ "الصيغ الجاهزة" عن

ظهر قلب وترديدها كما هي، تلك الصيغ التي لا تستطيع أن تشير الا الى الاهداف العامة التي يغيرها بالضرورة الوضع الاقتصادى والسياسي الملموس في كل مرحلة متميزة من التاريخ" (٩). ومن هنا كانت القاعدة اللينينية في السياسة هي أن "نبحث وندرس ونكتشف ونمسك بما وهو وطني خاص ومتميز في الطريقة الملموسة التي يطرح بها كل بلد حل المشكلة الدولية والتي هي واحدة بالنسبة للجميع" (١٠).

ان الاشتراكية العلمية كنظرية تعتمد التغيير والتطور وتعاكس بالاساس "الدوغمائية" والجمود العقائدى، وتنبذ القوالب الجاهزة والنقل الميكانيكي، فهي تستمد جوهرها العلمي وحيويتها الدائمة من العلاقة الجدلية بين العام والخاص داخل كل بلد على حدة وفي كل مرحلة معينة. ان هذا هو ما يميزها عن المذاهب البورجوازية التي تراوح مكانها وتنتهي، على العكس تماما من النظرية الثورية، التي لا تعرف الجمود والتحجر، وتظل على الدوام في طليعة التقدم العلمي على كافة المستويات.

والمفكرون البورجوازيون ليسوا وحدهم في ميدان الصراع ضد الفكر الاشتراكي العلمي في عالم يشهد انتصار الاشتراكية واندحار الرأسمالية، بل انهم يجدون أنصارا لهم داخل الحركات العمالية، وهؤلاء هم الحلفاء الانتهازيون اليمينيون والانتهازيون اليساريون الذين يلتقون جميعا، رغم اختلافاتهم، في هدف واحد هو عرقلة المسيرة الثورية. ولذلك وجب الحذر من جميع أشكال الانتهازية ومقاومتها دون هوادة، لان الصراع ضدها هو صراع ضد البورجوازية نفسها، وهو صراع يصقل الاشتراكية العلمية كنظرية وممارسة داخل الحزب الثورى ووسط الجماهير عبر هذا الاخير.

---

١) الدراسات الفلسفية لماركس وانجلز، المنشورات الاجتماعية، ص: ١٢١.
٢) كارل ماركس: الرأسمال، الكتاب: ١، جزء: ١، المنشورات الاجتماعية، ص: ١٨٣.
٣) الرأسمال، الكتاب الثالث، الجزء الثالث، ص: ١٧٢.
٤) الرأسمال، الكتاب الاول، الجزء الثالث، ص: ٨٧-٨٨.
٥) الرأسمال، الكتاب الاول، الجزء الثاني، ص: ٥٩.
٦) الرأسمال، الكتاب الاول، الجزء الثاني، ص: ٤٩.
٧) الدراسات الفلسفية لماركس وانجلز، ص: ٢٣٦-٢٣٧.
٨) أعمال لينين، المجلد ٢١، ص: ٣٥٤.
٩) أعمال لينين، المجلد ٢٤، ص: ٣٣.
١٠) أعمال لينين، المجلد ٣١، ص: ٨٨.

وطن لا يلين

"ميم" الحبيبة
حينما اعتقلوني
كان الليل ينسج أحلام الارصفة
والطريق يمتد من دفعة أم
الى زنازنهم
ولا ينتهي ..
ينحني قليلا كي يمر الهواء
المدرسي .
فأمر .
قيد لليدين النحيلتين
وأسئلة عن الهوية والرفاق
كم من الصور داهمتني حينذاك
وطن لا يلين
يسند دروبه الطليقة ويضحك
مسيرة شعب يتقدم نحو الضوء
وصورتك
مشدودة الى مواعيد حبنا الاكيدة
أنت ، سارية قلبي
وأغنية الامل
حينما اعتقلوني
كنت شاهدا على ذعرهم

حصنت أسمائي
ذكرياتي التي أحب
وناديت يا جسدى انتصب
وفي صمتي القسرى
كان هتاف قريب يلفني
يحملني الى ساحات رصعها دم الشهيد
فأعدو ،
أصرخ ،
سلام لمراكش تمترست شوارعها
وتقمصت خطاى
سلام للتلاميذ الصغار
يرشقون الجند بدفاترهم
يعبرون نحو العرس الاخير

سلام لحياة ستحيا في مدانا
الجميل

ورويدا ، رويدا
أعود .. أدخل رقمي
ـ أين كنت ليلة الاضراب ؟
ـ كنت أبكي غيابي
شرفات الحنين مترعة
وأنا القريب ، البعيد
أسأل الحجارة عن معنى انتمائي
ولا انتماء الا في توحد دمانا
وفي اجتراح الاسئلة
كم يعلمنا اشتعال الطرقات يا رفيق !
اضاءة حلم بعثرته حراب سنين
نبش دموع علقت بالذاكرة
كم نتعلم ، يا رفيقي .. كم !
والوطن لا يتعب
ولا يجف حوض الامهات

"ميم" الحبيبة
حينما اعتقلوني
كان الليل ينسج أحلام الارصفة
ونشيدى يبدأ من عناد شعب
الى مضاجعهم
ولا ينتهي...
فيا وطن
كن ما تريد أن تكون
كن عناء من مروا من حوعي اليك
كن شاهد من سقطوا حموعا في يديك
كن ما تريد أن تكون
ولكن كن لنا وطن..

ابراهيم الانصارى
السحن المدني "بولمهارز"
مارس ٨٤